حين يفيض الداخل إلى الخارج

السياسة الداخلية ركيزة القوة الخارجية للعراق

تأليف: حسين وليد الخزعلي

2025

جميع الحقوق محفوظة © حسين وليد

الطبعة الأولى – 2025

للتواصل مع المؤلف:

Email: [husseinalkhazaali8@gmail.com] 📧

Phone: [00964771000344 8] 📞

محتويات الكتاب

1. الفصل الاول: الداخل بوابة الخارج
• العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية
• أهمية بناء القوة من الداخل
2. الفصل الثاني: العراق بين الدهاليز الداخلية والرهانات الخارجية
• التاريخ السياسي العراقي الحديث
• تحديات الداخل وتأثيرها على الخارجي
3. الفصل الثالث: كيسنجر ودرس السياسة الداخلية في الشرق الأوسط
• قراءة في مذكرات كيسنجر
• دروس دبلوماسية للعراق من عبقري السياسة الأمريكية
4. الفصل الرابع: بناء الدولة والقوة الناعمة في الداخل
• مؤسسات الدولة ودورها في التأثير الخارجي
• الإعلام والسياسة الداخلية كأدوات قوة
5. الفصل الخامس: السياسة الداخلية كنموذج للقوة الخارجية
• دراسات حالة من العراق
• مقارنة مع دول إقليمية
6. الفصل السادس: التوازنات الإقليمية والداخل العراقي
• تأثير القوى الإقليمية على السياسة الداخلية
• كيف تستغل السياسة الخارجية هذه التوازنات
7. الفصل السابع: العراق ودوره المتغير في الساحة الدولية
• التحولات السياسية الدولية وتأثيرها على العراق
• فرص العراق في إعادة بناء نفوذه الخارجي
8. الفصل الثامن: استراتيجيات تعزيز القوة من الداخل إلى الخارج
• مقترحات دبلوماسية وسياسية
• بناء رؤية مستقبلية متكاملة
9. خاتمة: العراق القادم – السياسة الداخلية ركيزة لا غنى عنها

مقدمة الكتاب

في عالم السياسة المعاصر، حيث تتشابك الأبعاد وتتقاطع المصالح الوطنية والإقليمية والدولية، تظل السياسة الداخلية هي النواة الحقيقية التي ينبع منها كل تأثير خارجي. إنها القلب النابض الذي يمد الدولة بقوتها ويمثل قاعدة انطلاقها في معترك العلاقات الدولية. وعلى هذا الأساس، لا يمكن فهم أي سياسة خارجية بمعزل عن عمق السياسة الداخلية للدولة، بل إن السياسة الخارجية ليست سوى امتداد طبيعي لما يدور في أروقة الداخل.

العراق، بموقعه الجغرافي الاستراتيجي وتاريخه السياسي العريق، يواجه تحديات معقدة ومتشابكة تفرض عليه أن يكون أكثر حرصًا وذكاءً في بناء سياسته الداخلية كي يستطيع من خلالها فرض إرادته وتأثيره في الساحة الدولية. فحين يفيض الداخل إلى الخارج، تتحول السياسة الداخلية من مجرد إدارة شؤون وطنية إلى ركيزة مركزية لبناء قوة دبلوماسية قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، وتأمين مصالح العراق الحيوية.

لقد أدرك هنري كيسنجر، عرّاب السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، أن فهم المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا عبر استيعاب أعماقها الداخلية. فقد أكد مرارًا أن الاستقرار الداخلي هو المفتاح الأول والأساسي لأي تحرك خارجي ناجح. ففي كلماته الشهيرة:
“إن السياسة الخارجية لا تبدأ عند الحدود، بل هي انعكاس لما يحدث داخل الدولة.”

هذا الوعي العميق هو ما يجعل العراق بحاجة إلى قراءة دقيقة لسياساته الداخلية، فهم بنيته السياسية والاجتماعية، والتحديات التي تواجهها من نزاعات طائفية، إثنية، واقتصادية، كي يتمكن من تحويل هذه العوامل إلى عناصر قوة داخلية تدعم حضور العراق الخارجي وتمنحه نفوذًا متميزًا في المحافل الدولية.

في هذا الكتاب، أقدم رؤية دبلوماسية معمقة تستند إلى تجربة طويلة في الميدان السياسي والدبلوماسي، وتحليل معمق للواقع العراقي في سياقه الإقليمي والدولي. سأبحر مع القارئ في تفاصيل السياسة الداخلية للعراق، كيف تتشكل، وما هي مكوناتها، وكيف تؤثر بشكل مباشر على توجهات العراق الخارجية. كذلك سأستعرض مواقف وتجارب صناع القرار الذين رسموا ملامح السياسة في منطقتنا، مستلهمًا دروس كيسنجر وعبقريته السياسية التي ما تزال تضيء دروبًا معتمة في عالم معقد.

هذا الكتاب ليس مجرد تحليل نظري، بل هو توثيق عملي لمواقف وتجارب حقيقية، هو سرد دبلوماسي رصين يؤكد أن بناء القوة العراقية يبدأ من الداخل، وأن السياسة الداخلية ليست حلبة منفصلة عن السياسة الخارجية، بل هي ساحة واحدة، تتحرك فيها الإرادات الوطنية، وتتحدد من خلالها مسارات القوة والتأثير على الصعيد العالمي.

القراء مدعوون إلى استكشاف هذه العلاقة الجدلية بين الداخل والخارج، بين السياسة الداخلية التي تُدار بألم وحكمة، والسياسة الخارجية التي تُرسم بذكاء وحنكة. هذه هي رؤية العراق الذي يمكن أن يعود ليكون قوة إقليمية لا يُستهان بها، قوة ينبع تأثيرها من صلابتها الداخلية وعمق استقرارها السياسي.

فليكن هذا الكتاب نافذتك على فهم العراق الحقيقي، العراق الذي لم يُكتب له أن يكون مجرد متفرج في لعبة القوى الكبرى، بل لاعباً فاعلاً ومؤثراً بفضل سياسة داخلية متماسكة، ورؤية خارجية واضحة، مبنية على ركيزة واحدة لا تقبل القسمة: قوة الداخل.

الفصل الاول

الداخل بوابة الخارج

- العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية
- أهمية بناء القوة من الداخل

في عالمٍ تعصف به التغيّرات السياسية والاقتصادية، وتتنازع فيه الدول على المساحات والنفوذ، يبرز سؤالٌ حاسم: من أين تبدأ قوة الدولة الحقيقية؟ هل من سلاحها؟ من تحالفاتها؟ من حدودها الخارجية؟ أم من داخلها؟ الجواب الذي يُجمع عليه كل مَن خَبِر دهاليز السياسة وفنون الدبلوماسية هو أن قوة الدولة لا تُبنى من الأطراف، بل من الجذر. الجذر هنا هو الداخل، والسياسة الداخلية هي التربة التي تنبت منها كل فروع الدولة: من أمنها إلى اقتصادها، من سيادتها إلى خطابها الخارجي.

إن السياسة الداخلية، على بساطتها الظاهرة، تحمل في طيّاتها جوهر قدرة الدولة على البقاء أولًا، وعلى التوسع لاحقًا. ومن دون استقرار داخلي، لا يمكن لدولة مهما بلغت مواردها أن تكون فاعلة خارجيًا، ناهيك عن أن تكون صاحبة قرار مستقل. لا سياسة خارجية تُولد في فراغ، بل تنمو وتتشكل وتنضج في رحم الداخل، حيث تُصاغ الإرادة الوطنية، وتُحدّد الأولويات، وتُرسم الأهداف الكبرى.

ولعل من تأمّل التاريخ السياسي للدول العظمى والإقليمية على حد سواء، يدرك تمام الإدراك أن صعودها الخارجي لم يكن إلا بعد مرحلة من تثبيت الداخل. الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لم تنخرط بجدية في الشأن الدولي إلا بعد أن أنهت حربها الأهلية وأعادت تشكيل الاتحاد الأمريكي.
الصين، اليوم، لا تكتفي ببسط نفوذها الاقتصادي والعسكري في آسيا، بل تقدّم نفسها كلاعبٍ دولي، لكن هذا لم يكن ليحدث لولا عقود من العمل على إعادة بناء الداخل وفق أولويات محددة بدقة. وحتى الدول الصغيرة ذات النفوذ النسبي، مثل قطر أو سنغافورة، فإن قوتها الخارجية النسبية ما كانت لتُذكر لولا هندسة داخلية دقيقة في مؤسساتها، واقتصادها، وأمنها الاجتماعي.

العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية: شريان متصل

إن مَن يظن أن السياسة الخارجية تبتدئ من وزارة الخارجية وحدها، أو من سفارات الدولة المنتشرة حول العالم، يجهل طبيعة العلاقة العضوية بين السياسة الداخلية والخارجية. فهذه العلاقة ليست علاقة تبعية، بل علاقة تكامل وتغذية متبادلة، حيث يُغذي الداخل الخارج بالرؤية والإرادة والقرار، بينما يؤثر الخارج على الداخل بالمصالح والتحالفات والضغوط.

السياسة الخارجية لا تُملى من الخارج كما يتصور البعض، بل هي مرآة لما يجري في الداخل. الدولة القوية داخليًا قادرة على التفاوض، على الرفض، على بناء تحالفات تخدم مصالحها، بينما الدولة المهزوزة داخليًا تصبح عرضة للتبعية، وتُجبر على التنازل تلو الآخر حفاظًا على تماسكها الهش.

ولنأخذ العراق نموذجًا. فخلال العقود الماضية، لم يكن الضعف في السياسة الخارجية العراقية انعكاسًا لقصور في الكفاءات الدبلوماسية فحسب، بل كان انعكاسًا مباشرًا لانقسامات الداخل، وصراعات القوى السياسية، وتفكك النسيج الوطني. فعندما تختلف القوى السياسية العراقية في تفسير المصالح الوطنية، وعندما تتحكم الاعتبارات الطائفية والحزبية في القرار الداخلي، فمن الطبيعي أن يكون الموقف الخارجي العراقي مضطربًا، هشًا، مترددًا، بل في كثير من الأحيان تابعًا.

إن الدبلوماسي المحنّك حين يُرسِل برقية إلى بلاده، لا يُحلّل فقط مواقف الدول، بل يقرأ في موقف بلاده أولًا: هل يمتلك القرار الوطني مرجعية واضحة؟ هل هناك توافق داخلي حول السياسات الكبرى؟ هل يملك المفاوض غطاءً شعبيًا وسياسيًا يدعم تحركه؟ إذا كانت الإجابات سالبة، فإن أي سياسة خارجية تتحوّل إلى مناورة لا إلى استراتيجية، إلى رد فعل لا إلى فعل.

لقد كان كيسنجر محقًا حين قال إن "السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية على المسرح الدولي". هذه الجملة، وإن بدت موجزة، تختصر فلسفة عميقة في فهم العلاقات الدولية. فالسياسات الخارجية الفاعلة لا تنبع من العدم، بل من قرار داخلي ناضج، ومؤسسات تمتلك الرؤية والجرأة، وشعب يمنح قيادته الشرعية والدعم.

الداخل العراقي: تحديات مزمنة ومعضلة بناء القوة

العراق، كدولة مركزية في الشرق الأوسط، يملك مقومات القوة بكل معايير الجغرافيا والتاريخ والثروات البشرية والطبيعية. لكن هذه القوة لم تُترجم إلى نفوذ حقيقي في السياسة الخارجية منذ عقود، لا بسبب نقص الموارد أو غياب الطاقات، بل بسبب اضطراب المزاج الداخلي، وتآكل المنظومة المؤسسية، وتشرذم الإرادة السياسية.

منذ عام 2003، والعراق يعيش صراعًا داخليًا مستمرًا بين قوى متباينة الهوية والمصالح. لم تنجح الدولة العراقية في صوغ عقد وطني جامع يوفّر أساسًا لبناء مؤسسات سيادية مستقلة عن الولاءات الضيقة. هذا الضعف المؤسسي الداخلي هو الذي جعل القرار العراقي عرضة للتجاذبات الخارجية، من طهران إلى واشنطن، ومن أنقرة إلى الرياض. فلم تعد بغداد مركز القرار، بل أصبحت في كثير من الأحيان ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

حين يُستدعى السفير العراقي إلى عاصمة ما، فإنه لا يتحدث باسم دولة موحدة بقدر ما يُمثل توازنات داخلية معقدة. وهذا ما يضعف الموقف العراقي ويجعل من دبلوماسيته مشلولة. لا يمكن أن يكون للعراق صوتٌ واحدٌ في الخارج إذا تعددت أصواته في الداخل. ولا يمكن لسياسته الخارجية أن تكون ذات استقلالية ومصداقية إذا كانت القوى الداخلية تتصارع على الولاء للخارج ذاته

من الداخل تتحدد ملامح الخارج:

حين ننظر إلى الخريطة السياسية للعراق اليوم، نرى أنها لا تعكس فقط تعقيدات الجغرافيا، بل أيضًا هشاشة الداخل الذي لم يُصغ بعد على نحو مؤسسي مستقر. فالسياسة الخارجية العراقية ليست إلا إفرازًا يوميًا لتفاعلات الداخل، وانعكاسًا مباشرًا لموازين القوى الداخلية، ومحصلة حتمية لصراعات الكتل والتيارات والمرجعيات.

وإذا ما حاولت بغداد أن تبعث رسالة إلى دولة كبرى أو إقليمية، فإن تلك الرسالة لا تُقرأ كما هي، بل تُفكك على ضوء التوازنات الحزبية التي تحكم القرار الداخلي. أي إن كل بيان دبلوماسي عراقي اليوم يُفكَّر فيه: من يقف خلفه؟ أي تيار دفع به؟ من يسعى لتسويقه؟ وهذا بالضبط ما يُضعف الخطاب السياسي الخارجي ويُفقده تماسكه وهيبته، إذ لا يمكن لدولة أن تُقنع العالم بأنها صاحبة موقف، إذا كان الداخل نفسه مشكوكًا في شرعيته أو متنازعًا حول قراراته.

لقد حوّل الانقسام الداخلي في العراق السياسة الخارجية إلى ساحة لإرضاء الأطراف الداخلية لا لخدمة المصالح الوطنية. فالسفير يُعيّن لترضية حزب، والملحق يُرسل بوصاية تيار، والموقف من قضية إقليمية يُبنى بناءً على توافق هش بين شركاء متنازعين لا على أساس استراتيجية وطنية.

هذه الحالة تعاكس ما وصلت إليه دولٌ أخرى كانت تعاني مما يعانيه العراق، لكنها اختارت طريق البناء من الداخل. فجنوب إفريقيا، مثلًا، بعد نهاية نظام الفصل العنصري، لم تبنِ نفوذها الإقليمي والدولي عبر الخارج، بل أعادت صياغة هويتها الوطنية أولًا، ومواءمة الداخل مع المشروع السياسي العام، ثم انطلقت لتصبح صوتًا مسموعًا في القارة الإفريقية والعالم.

وهو ما يُعيدنا إلى المعادلة الجوهرية: الداخل ليس شرطًا ضروريًا للسياسة الخارجية فقط، بل هو البنية التحتية لها. والخلل في هذه البنية التحتية يعني أن كل ما يُشيَّد فوقها سيظل آيلًا للسقوط عند أول عاصفة دبلوماسية.

الدولة القوية داخليًا: مناعة أمام الابتزاز الخارجي

ما لا يدركه الكثيرون، خصوصًا من السياسيين الغارقين في فوضى الداخل، هو أن الداخل القوي هو خط الدفاع الأول ضد الابتزاز الدولي. فحين تكون الدولة مستقرة، ومتماسكة، وتمتلك اقتصادًا متنوعًا، ومؤسسات أمنية محترفة، فإن قدرتها على مقاومة الضغوط الخارجية تتضاعف، وتصبح قراراتها مبنية على حسابات وطنية لا على إملاءات قسرية.

خذ مثلًا موقف إيران في ملفها النووي. ورغم الحصار والعقوبات، فإن طهران ما زالت تحتفظ بخطاب دبلوماسي قوي، لأن الداخل – مهما كانت فيه التناقضات – منظم تحت هيكلية قرار مركزي واضح، يدرك تمامًا أين ومتى وكيف يتحرك. في المقابل، العراق يُبتز سياسيًا واقتصاديًا لأنه بلا حصانة داخلية، ولأن القرار فيه يتشظى بين المكونات، ويتوزع بين السفارات، ويُترجم في الخارج بلهجات متعددة لا تُجيد لغة المصالح العليا.

وهنا يجب التوقف عند واحدة من أعظم القواعد في علم العلاقات الدولية، وهي: "الدولة التي لا تُسيطر على داخلها، لا تملك خارجًا يمكن الحديث عنه". هذه القاعدة ليست نظرية فحسب، بل هي عملية بامتياز. فالفراغ في الداخل يملؤه الخارج، والضعف في الداخل يُترجم نفوذًا خارجيًا معاديًا أو وصاية دولية، وهو ما وقع فيه العراق بعد 2003 حين تُرك بلا استراتيجية وطنية، فصار الخارج يتحكم في بوصلته.

أهمية بناء القوة من الداخل: طريق الاستقلال الحقيقي

القوة الخارجية، إذًا، لا تُشترى، ولا تُمنح، بل تُبنى من الداخل خطوةً خطوة. لا يمكن لدولة أن تكون محترَمة وهي تعاني في داخلها من انهيار في النظام التعليمي، أو تفتت في الأجهزة الأمنية، أو فقر في الإدارة العامة، أو فساد مستشرٍ في مؤسساتها. فكل تلك الثغرات تُقرأ في الخارج كعلامات ضعف، ويُبنى عليها تصور عن مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، أو حتى استحقاقها للثقة.

بناء القوة من الداخل لا يعني فقط زيادة الإنفاق العسكري أو تحقيق نمو اقتصادي، بل هو مشروع سياسي-اجتماعي شامل، يتطلب ما يلي:

- إعادة صياغة العقد الاجتماعي: فالعراق بحاجة إلى عقد جديد لا يُبنى على المحاصصة، بل على المواطنة المتساوية، على وحدة المصير، وعلى الإيمان المشترك بقدسية الدولة.
- ترسيخ شرعية الدولة: لا يمكن أن تبني نفوذًا خارجيًا إذا كانت سيادتك الداخلية منقوصة. يجب أن تكون هناك مؤسسات قادرة على فرض القانون على الجميع، دون استثناء.
- تطهير مؤسسات الدولة من الفساد: فالدبلوماسية لا تُدار من مقرات وزارة الخارجية فقط، بل من مطارات الدولة، ومنافذها الحدودية، ومؤسساتها الخدمية، لأن صورة الدولة في الخارج تُرسم من تفاصيل الداخل.
- بناء اقتصاد إنتاجي مستقل: النفط وحده لا يصنع قوة سياسية. بل لا بد من اقتصاد متنوع يجعل من العراق طرفًا لا تابعًا في أي معادلة اقتصادية إقليمية.
- استعادة التعليم والإعلام الوطني: فالقوة الناعمة جزء لا يتجزأ من بناء النفوذ، ولا يمكن أن تُقنع الآخرين بما نحن عليه إذا كنا نجهل أنفسنا ولا نُعلّم أبناءنا تاريخهم.

من الداخل تبدأ الاستراتيجيات لا التكتيكات

السياسة الخارجية الحقيقية لا تقوم على ردود الفعل، بل على استراتيجيات مبنية على رؤية داخلية واضحة، ومشروع وطني متماسك. فحين يُبنى الداخل وفق مشروع حقيقي، تصبح السياسة الخارجية امتدادًا طبيعيًا له، وتتحوّل السفارات إلى أدوات تنفيذ لرؤية الدولة، لا واجهات شكلية تُطلق فيها التصريحات ثم يُنسى صداها عند أول تغيير داخلي.

العراق، حين كان يمتلك رؤية واضحة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، كان له حضور خارجي يتجاوز حتى حدود إمكانياته. لأنه، ببساطة، كان يملك مشروعًا قوميًّا ـ سواء اتفقت معه أو اختلفت ـ وكان صانع القرار العراقي آنذاك يتحدث من مركز قرار داخلي لا من مقاعد انتظار في عواصم أخرى.

لكن حين انحسر المشروع الداخلي، واختلط مفهوم الدولة بمفهوم الحزب، ثم مزّق الاحتلال النسيج المؤسسي للعراق، دخلت السياسة الخارجية مرحلة الضياع والارتباك، لأن الداخل لم يعد يمتلك بنية اتخاذ القرار، بل أصبح القرار رهينة توازنات داخلية هشّة وتدخلات خارجية صريحة.

وما من دبلوماسي يمكن أن ينجح حين يُرسل لتمثيل دولة لا تملك رؤية داخلية. فحتى أنجح المفاوضين لا يمكنهم تحويل العجز إلى نفوذ. هنا نُدرك أهمية بناء الداخل كشرط لا غنى عنه لنجاح الدبلوماسية في الخارج.

من كيسنجر إلى الواقع العراقي: ما لم يُفهم بعد

قال كيسنجر مرة:
"ليس دور الدبلوماسية أن تخبر الآخرين بما نريده فقط، بل أن تمتلك أدوات تنفيذ هذا الرغبة، وأول هذه الأدوات: الداخل المستقر."

وهذه المقولة ليست مجرد تعبير بلاغي، بل تلخيص لتجربة كيسنجر نفسه في بناء العلاقات الأمريكية مع الصين، ومع العالم العربي، ومع الاتحاد السوفيتي. لم يكن يتحرك من فراغ، بل من إدارة أمريكية موحّدة القرار، من عمق مؤسسي قوي، ومن دعم داخلي كبير حتى لأكثر قراراته إثارة للجدل. وهذا ما ينقصنا في العراق اليوم.

فما الفائدة من بيان سياسي عراقي يُعلن دعم قضية ما، إذا كانت الدولة غير قادرة على تنفيذ هذا الدعم؟ ما الفائدة من إعلان موقف سيادي إذا كانت سيادة القرار مختطفة في الداخل؟ لذلك، فإن أول وأهم شروط التحرر الخارجي هو التحرر الداخلي: من الانقسامات، من الفساد، من التبعية.

إن المبدأ الأول في أي مدرسة دبلوماسية محترفة هو: "اعرف نفسك أولًا، ثم تفاوض على أساس هذه المعرفة." والعراق اليوم، لكي يعرف نفسه، يجب أن يُعيد تعريف هويته الوطنية، ويُعيد بناء قراره الداخلي على أساس المصالح الوطنية لا الموازنات الحزبية.

الداخل ليس مجرد أمن: بل هو مشروع وطني

كثير من النخب تتعامل مع "الداخل" بوصفه ملفًا أمنيًا فقط، وبهذا تختزل بناء الداخل في السيطرة على السلاح، أو ضبط الانفلات، أو منع الفوضى. لكن الداخل، في معناه الأعمق، هو الوعي الجمعي للدولة، هو إدراك المجتمع لهويته ومكانته، هو إيمان المواطن بأن دولته تحميه وتُمثله.

فلا معنى لسياسة خارجية تتحدث عن وحدة العراق، إذا كان الداخل ممزقًا طائفيًا وعرقيًا. ولا جدوى من سفارة تنظم مؤتمرًا عن "حقوق الإنسان"، إذا كانت الحقوق مغيبة داخل البلاد. هذه التناقضات تُفقد الدولة مصداقيتها، وتُظهر سياستها الخارجية كأنها عرض بلا جوهر.

لذلك، فإن المهمة الأولى لبناء داخل قوي هي: استعادة الثقة بين الدولة ومواطنيها. فهذه الثقة هي مصدر الشرعية، وهي التي تُمكّن الدولة من التحرك خارجيًا بثقة وثبات. فالدول التي لا يثق بها شعبها، لا يثق بها العالم.

العلاقة الجدلية بين الداخل والخارج: دائرة متصلة

ليس المقصود مما سبق أن الداخل وحده هو كل شيء، فالسياسة الخارجية بدورها تُغذّي الداخل. حين تكون الدبلوماسية ذكية وفاعلة، فإنها تجذب الاستثمارات، وتُخفف التوترات، وتفتح الأسواق، وتُعزز صورة الدولة في الخارج، وهذا كله ينعكس إيجابًا على الداخل.

لكن من دون قاعدة صلبة في الداخل، تظل هذه المكاسب مؤقتة وهشة. كمن يبني قصرًا على الرمل. ولذلك، فإن العلاقة بين الداخل والخارج ليست خطًا باتجاه واحد، بل دائرة مغلقة: الداخل القوي يُنتج خارجًا قويًا، والخارج المحترم يُعزز الداخل.

وحين نفهم هذه العلاقة بهذا الشكل، ندرك أن إصلاح السياسة الخارجية لا يبدأ من الخارجية، بل من المدرسة، من القضاء، من الإعلام، من الاقتصاد، من البرلمان. فكل مؤسسة داخل الدولة تُشارك، بطريقة أو بأخرى، في رسم السياسة الخارجية، إما بتقويتها أو بإضعافها

من مشروع الدولة إلى ملامح القرار

إن إحدى أكبر الإشكاليات في العراق اليوم ليست في غياب الإمكانيات، بل في ضياع المشروع الوطني الذي تنتظم حوله هذه الإمكانيات. وبدون مشروع حقيقي، لا يمكن أن تُبنى مؤسسات فاعلة، ولا أن تُرسم سياسة خارجية مستقلة، لأن كل جهة ستتصور لنفسها "خارجًا" خاصًا بها، يتماهى مع منافعها الآنية لا مع مصلحة الدولة.

وقد رأينا في السنوات الماضية، كيف أن غياب المشروع الواحد أدى إلى انقسام المواقف الخارجية للعراق إزاء قضايا كبرى. ففي الأزمة الخليجية مثلًا، وفي الحرب على اليمن، وفي التوترات الأمريكية الإيرانية، لم يكن الموقف العراقي موحَّدًا، بل موزعًا بين جهات رسمية وشبه رسمية، كلٌّ منها يُدلي بتصريح، ووسائل الإعلام الخارجية تلتقط هذا وتغفل ذاك، مما جعل العراق يبدو وكأنه لا يملك قرارًا موحدًا، ولا صوتًا واحدًا.

هذا التفكك ناتج من غياب القرار المركزي النابع من داخل مستقر ومؤسسي. وهذا ما يجعل من إعادة بناء الدولة ـ كمشروع جامع ـ ضرورة لا بد منها، إذا أردنا أن تكون سياستنا الخارجية فاعلة وموثوقة. فكما يقول ريتشارد هاس، أحد أبرز منظري السياسة الخارجية الأميركية:

"كلما كانت الدولة واضحة في تعريف هويتها، كان من السهل عليها أن تُقنع الآخرين بما تريده."

والعراق اليوم بحاجة أولًا إلى أن يُعرّف نفسه لنفسه، ثم للعالم: من هو؟ ما مشروعه؟ ما مصالحه؟ ما خطوطه الحمراء؟ من هم أصدقاؤه؟ من هم منافسوه؟ دون ذلك، سيظل ساحة لا لاعبًا، وموضوعًا لا فاعلًا.

عندما تكون الدولة بلا صوت داخلي... تتكلم بالنيابة عنها أطراف الخارج

الدولة العراقية فقدت في مراحل كثيرة صوتها الحقيقي، بسبب تداخل العوامل الحزبية والمناطقية والطائفية في القرار. وقد أدى ذلك إلى أن تتحول السياسة الخارجية إلى ساحة صراع صامت بين القوى السياسية، كلٌ يريد توظيف البعثات الدبلوماسية لمصالحه الخاصة.

بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى أن يُسأل سفير عراقي في الخارج عن موقف بلاده من قضية دولية، فيُجيب برد دبلوماسي مرتبك، لأنه لا يعرف إن كان الموقف الذي سيقوله اليوم سيبقى ثابتًا غدًا، أو سيتغير مع تبدّل التوازنات في بغداد.

ومن هنا نفهم لماذا فشلت العراق ـ رغم ثرواتها، وموقعها، وتاريخها ـ في أن تقود مبادرة إقليمية واحدة ذات طابع استراتيجي. فغياب الصوت الداخلي الموحَّد يعني غياب التأثير الخارجي. وهذا درس فهمته مبكرًا دول مثل تركيا، التي استثمرت في بناء مؤسساتها السيادية أولًا، ثم شرعت في تصدير نموذجها السياسي. وكذلك فعلت دول مثل الإمارات وقطر، التي أدركت أن الثراء الخارجي يبدأ من الاستقرار الداخلي، فبنَت اقتصادات متنوعة، وكيانات قانونية محترمة، ثم طرحت نفسها لاعبة إقليمية.

ليست السيادة مجرد مصطلح قانوني، بل شعور جمعي عميق. فالدولة التي لا تحترم كرامة شعبها، لا يمكن أن تُطالب باحترام كرامتها دوليًا. ولهذا، فإن بناء الداخل ليس خيارًا سياسيًا فقط، بل ضرورة كرامية.

حين تُهين الدولة مواطنيها في دوائرها، وتُفرّط في أمنهم، وتُقصّر في خدماتهم، فإنها تضعف من قيمتها أمام نفسها أولًا، ثم أمام العالم. فالدبلوماسي الذي يُجالس سفراء العالم ليتحدث عن وطنه، يجب أن يكون واثقًا من أن هذا الوطن يحمي أبناءه، ويُطعم فقراؤه، ويُعلّم أطفاله. وبدون هذه الثقة، تصبح كل كلمات السفارات محض صدى في الفراغ.

ولذلك، فإن أول خطوات بناء السياسة الخارجية تبدأ من البلديات، والمدارس، والمستشفيات، ومن شوارع المدن. فهي الأماكن التي يتشكل فيها إحساس المواطن بالدولة، ويتكوّن فيها رأيه إن كانت تستحق الولاء، أم لا.

ليس العراق بلده فحسب... بل ثقله ومهمته

أنت لا تبني سياسة خارجية محترمة من فراغ، بل من تاريخ، وجغرافيا، وثقافة، وشعور بالرسالة. والعراق، بما يملكه من هذا كله، ليس مجرد بلد، بل مهمة حضارية.

لكن هذه المهمة، لكي تتحول من حلم إلى مشروع، تحتاج إلى قرار داخلي مستقل. فلا أحد يحترم بلدًا يسمح بتدخل القناصل في حكومته، ولا يُراعي قراراته إلا بمشورة أطراف أجنبية. ولا أحد يثق ببلد يتغير موقفه كلما تغيّر توازن الكُتل في برلمانه.

إن مسؤوليتنا، كمفكرين وصانعي رأي، ليست في التنظير لسياسة خارجية قوية فقط، بل في التنبيه إلى أن هذه القوة لن تُصنع ما لم يُستعاد الداخل، ويُبنى القرار الوطني، وتُسترجع الهيبة الداخلية التي منها ينبع كل شيء.

وختامًا لهذا الفصل، لا بد من التذكير بمقولة كيسنجر الشهيرة، والتي يجب أن تُعلّق في كل مؤسسة سياسية:

"ليست الدولة قوية حين ترفع صوتها، بل حين تكون كلمتها صدىً لقوة صامتة في الداخل."

تلك القوة الصامتة، هي دولة المؤسسات، والقانون، والكرامة، وهي بداية الطريق لعراق يُحترم لا يُستضعف، يُؤثّر لا يُساوَم، ويصنع سياسته الخارجية لا يُملى عليه

الفصل الثاني

العراق بين الدهاليز الداخلية والرهانات الخارجية

- التاريخ السياسي العراقي الحديث
- تحديات الداخل وتأثيرها على الخارجي

تمهيد: خارطة عراقية محفورة بالصراعات

حين نقرأ خريطة العراق السياسية لا نقرأ حدودًا على ورق، بل مسارًا معقّدًا من الأحداث المتراكبة، والقرارات المصيرية، والانقلابات المتتالية، والاحتلالات المتكررة، والصفقات الدولية التي دارت في الخفاء أكثر مما قيل عنها في العلن. فالعراق، مذ تأسست دولته الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى، لم يكن مجرد دولة تبحث عن هويتها، بل ساحة يتنازع فيها الداخل والخارج على من يُمسك بزمام القرار.

ولعلّ ما قاله الكاتب البريطاني "باتريك كوكبيرن" يختصر هذا المشهد حين كتب:

"العراق ليس ساحة نفوذ متنازع عليها فحسب، بل هو انعكاس عميق للفوضى المصنوعة بين الداخل والخارج، حيث القرار لا يُصنع في غرفة بل في تقاطع مصالح معقّد."

وهكذا، فإن فهم السياسة الخارجية للعراق دون المرور بتاريخه السياسي الحديث يشبه محاولة قراءة كتاب دون معرفة لغته. ومن هنا تنطلق أهمية هذا الفصل، لا لنسرد التاريخ، بل لنفكك رموزه، ونفهم كيف تشكّلت دهاليز الداخل العراقي، وكيف أُجبر الخارج على التعامل معها تارة، واستثمرها تارة أخرى.

أولًا: التاريخ السياسي العراقي الحديث – من الملكية إلى ما بعد الاحتلال

1. العراق الملكي (1921 – 1958): بناء الدولة تحت ظلال الانتداب

تأسست المملكة العراقية الحديثة عام 1921 تحت حكم الملك فيصل الأول، بدعم مباشر من بريطانيا. لم يكن الحكم الوطني حينها كامل السيادة، فقد كانت سلطات الانتداب البريطاني تمارس نفوذًا واضحًا في صنع القرار، وفي رسم السياسات، وخصوصًا في مجالات النفط والدفاع والعلاقات الخارجية.

لكن رغم ذلك، كان ثمة محاولة جادة لتأسيس بنية إدارية مركزية، ومؤسسات دستورية، ونواة لنظام دبلوماسي محترف. وكان الملك فيصل الأول واعيًا للموقع الحرج الذي يتطلب منه التوازن بين الداخل المتعدد (دينياً وطائفياً وعرقياً) والخارج المتدخل (الانتداب البريطاني).

ومع أن هذه الحقبة شهدت هشاشة سياسية وصراعات على النفوذ، إلا أنها كانت التأسيس الحقيقي لبنية الدولة الحديثة، على عكس ما سيحدث لاحقًا من انقلابات وديكتاتوريات ستقوض هذه المحاولات بالكامل.

2. العراق الجمهوري (1958 – 2003): الدولة تُمسك بقبضتها... ثم تنهار

جاء انقلاب عبد الكريم قاسم عام 1958 إيذانًا بنهاية الملكية وبداية حقبة الانقلابات العسكرية. وتحوّل العراق من دولة ذات بنية مؤسسية ملكية إلى جمهورية تحكمها الأنظمة الثورية.

في عهد قاسم، ورغم توجهاته الوطنية، إلا أن العراق دخل في دوامة الانقلابات السريعة والتقلبات الأيديولوجية. ما لبث أن استُبدل قاسم بعبد السلام عارف، ثم بأخيه عبد الرحمن، ثم جاء حزب البعث في انقلاب 1968، بقيادة أحمد حسن البكر، ليُثبت حكمه طويلًا، وصولًا إلى صدام حسين الذي أمسك بزمام السلطة من 1979 حتى سقوط النظام عام 2003.

طيلة هذه الفترة، اتسم الداخل العراقي بالتوتر المستمر، وحكم الفرد، وغياب الحريات، واستخدام العنف كأداة رئيسية لضبط الداخل. وبالمقابل، كانت السياسة الخارجية تميل إلى العدوانية أو المغامرة، من الحرب مع إيران إلى غزو الكويت، مما أدى إلى عزلة دولية، وفرض حصار مدمر، وأخيرًا اجتياح أمريكي كامل للعراق.

لكن من منظور دبلوماسي، هذه الحقبة تقدم درسًا مريرًا: حين يُهمَّش الداخل، وتُكمم الأفواه، تُفقد الدولة قدرتها على إنتاج قرار رشيد، ويتحوّل الخارج من فرصة إلى تهديد.

3. العراق بعد 2003: التعدد بلا مشروع، والسيادة بين الأضلاع

بعد سقوط نظام صدام حسين، دخل العراق مرحلة جديدة مع الاحتلال الأمريكي، الذي أسقط الدولة بمؤسساتها الأمنية والعسكرية، وأعاد بناء النظام السياسي على أسس طائفية وعرقية تحت مسمى "المحاصصة".

ورغم أن العراق دخل مسارًا ديمقراطيًا شكليًا، وأُجريت فيه عدة انتخابات، إلا أن الداخل بقي أسير انقسامات بنيوية، وسياسات هشة، وغياب المشروع الوطني الجامع. أما في الخارج، فقد تراجعت مكانة العراق بشكل كبير، وأصبح قراره السيادي مرتهنًا لتوازنات إقليمية ودولية.

بل تحوّلت السفارات الأجنبية في بغداد إلى مراكز قرار حقيقية، حتى صار الحديث عن "سيادة العراق" مادة للسخرية في الصحافة الدولية، لا بسبب الضعف العسكري أو الاقتصادي فقط، بل لأن الداخل العراقي فشل في إنتاج حكومة قوية تمثل كل مكوناته دون ارتهان

ثانيًا: تحديات الداخل وتأثيرها على الخارجي

إذا أردنا أن نفهم تراجع العراق في ميزان التأثير الإقليمي والدولي، فلا يكفي أن نتحدث عن توازنات القوى أو القرارات الدولية، بل لا بد من الغوص في عمق التحديات التي يواجهها الداخل العراقي، والتي تحوّلت في كثير من الأحيان إلى عوائق أمام بناء سياسة خارجية فاعلة ومستقرة.

إن الرهان الخارجي على العراق كان ولا يزال قائمًا، لكن هذا الرهان يرتبط دائمًا بمدى قدرة العراق على تجاوز أزماته الداخلية. فالسياسة الخارجية لا تُبنى على الأمنيات، بل على حقائق داخلية صلبة، ومؤسسات قوية، وهوية جامعة.

1. الانقسام السياسي والطائفي: دولة بوجوه متعددة

أحد أخطر التحديات التي عطّلت فاعلية العراق الخارجية هو الانقسام الداخلي الحاد على أساس طائفي وإثني. فبعد 2003، تأسس النظام السياسي على مبدأ "المحاصصة"، الذي شرعن الانقسام، وأضعف الدولة كمفهوم، إذ تحوّلت مؤسسات الحكم إلى مراكز نفوذ حزبي، كلٌ منها يخدم مرجعيته أو جماعته.

وقد انعكس هذا الانقسام بوضوح على أداء العراق الخارجي. فعلى سبيل المثال، حين تتخذ الحكومة موقفًا رسميًا من أزمة إقليمية، يُقابَل الموقف بتصريحات مضادة من قوى سياسية داخل البرلمان، أو حتى من مسؤولين داخل الدولة نفسها، مما يضعف موقف العراق، ويمنع من تكوين صورة واضحة عنه في المحافل الدولية.

يُشبّه أحد كبار السفراء الأوروبيين الوضع العراقي قائلًا:

"العراق كالدبلوماسي الذي يحمل جوازين، ويتحدث بلغتين، ويجلس بين كرسيين. لا أحد يعرف حقًا ما يريد."

وهذا الانقسام يُفقد العراق صدقيته في العلاقات الخارجية. فالسياسة الخارجية تتطلب وضوحًا، واستمرارية في التوجهات، وتماسكًا في الخطاب، وهو ما يعجز العراق عن توفيره حين يكون الداخل مفككًا ومأزومًا.

2. ضعف الدولة العميقة والمؤسسات السيادية

الدولة القادرة خارجيًا هي الدولة التي تمتلك "عمقًا مؤسساتيًا" داخليًا. وهذا ما يُعرف اصطلاحًا بـ "الدولة العميقة" الإيجابية: أي البُنية الإدارية والمهنية والقانونية التي تستمر وتعمل بغض النظر عن تغيّر الحكومات.

في العراق، تعاني المؤسسات من الترهل والاختراق الحزبي، حيث أُضعفت وزارات السيادة، وخصوصًا وزارات الخارجية والدفاع والداخلية، بفعل تقاسم المناصب، وتدوير الشخصيات السياسية بدلًا من اختيار الكفاءات.

كيف يمكن لدولة لا تستقر فيها وزارة الخارجية على قيادة احترافية لأربع سنوات متتالية أن تصنع سياسة خارجية متماسكة؟ كيف يُصاغ الموقف من ملفات خطيرة – كالعلاقات مع تركيا، أو ملف المياه، أو التحالفات الإقليمية – في ظل هذا التدوير السياسي؟

بل إن السفراء العراقيين في الخارج، وكما شهدنا في عدة حالات، كثيرًا ما يُختارون وفق اعتبارات حزبية أو طائفية، مما يضعف من هيبة الدبلوماسية العراقية، ويجعل السفارة أداة ولاء لا أداة تمثيل وطني.

وفي إحدى المناسبات الدبلوماسية في مؤتمر للأمم المتحدة، انسحب وفد إحدى الدول الخليجية عندما لاحظ أن الموقف العراقي يُمثّل بوجهين مختلفين، بسبب تصريحات متناقضة صادرة من بغداد. هذا الانقسام لم يكن إلا نتيجة مباشرة لغياب العمق المؤسسي، حيث يُغيَّب القرار المركزي، وتُستبدل المهنية بالولاء.

3. الاقتصاد الريعي وتأثيره على القرار السيادي

حين تكون الدولة معتمدة بنسبة 90% على مصدر خارجي (النفط)، وتفتقر إلى قاعدة إنتاجية مستقلة، فإن قرارها السيادي يصبح هشًّا، وسهل الابتزاز.

العراق دولة ريعية بامتياز، والاقتصاد الريعي ينعكس بشكل مباشر على السياسة الخارجية. فالدولة التي لا تملك بدائل اقتصادية لا تستطيع أن تُراكم القوة الناعمة، ولا أن تصوغ تحالفات نديّة. بل تجد نفسها رهينة لمن يملك الأسواق، أو يدير منافذ التصدير، أو يتحكم بأسعار النفط.

لقد وقعت الحكومات العراقية بعد 2003 في فخ الاعتماد شبه الكامل على النفط، وفشلت في بناء قطاع خاص فاعل، أو تنويع مصادر الدخل. ومع كل أزمة مالية عالمية أو انخفاض في أسعار النفط، كانت السياسة الخارجية تُصاب بالشلل، لأن القرار لم يعد داخليًا صرفًا، بل رهين لما يُملى من الخارج كشرط للتمويل أو الدعم.

وحين قررت الحكومة السابقة اعتماد اتفاقية القرض الطارئ مع مؤسسات مالية دولية، كان ذلك في مقابل شروط تتعلق بالحوكمة والشفافية. وهذا يعني أن القرار الاقتصادي لم يعد سياديًا بالكامل، بل بات مرتهنًا للمصادقة والرضا الخارجي.

وفي هذا السياق يقول الاقتصادي والدبلوماسي الفرنسي "جاك أتالي":

"البلد الذي لا يُصدر سوى مادة واحدة لا يُنتج سوى قرار واحد: ما يُطلب منه."

4. تعدد مراكز القرار: الخارج يتعامل مع عدة عراقات

أكبر ما يُربك العلاقات الخارجية للعراق هو أن الدول لا تجد "عنوانًا واحدًا" تتعامل معه. فالخارج يُدرك أن هناك تعددًا في مراكز القرار داخل الدولة العراقية، حيث تتداخل سلطات الحكومة مع قوى سياسية، ومع فصائل مسلحة، ومع شخصيات نافذة، كلٌ منها يحمل مشروعًا خاصًا، وقد يرتبط بدول خارجية.

وقد ظهر هذا بوضوح في أزمات متعددة:

- في العلاقات مع إيران، كان هناك طرف رسمي يدعو إلى ضبط العلاقة، بينما أطراف غير رسمية تتعامل مباشرة معها دون علم الحكومة.

• في العلاقات مع تركيا، بينما تدين الحكومة قصفًا تركيًا، تقوم جهات أخرى بعقد تفاهمات مع تركيا بعيدًا عن السلطة المركزية.
• في العلاقات مع الولايات المتحدة، هناك قوى داخلية تتبنى خطابًا معاديًا كاملًا، بينما الحكومة تُحاول الحفاظ على توازن دقيق في الشراكة والتعاون.

هذا المشهد يُربك الخارج، ويضعف الثقة، ويجعل الدول تتردد في بناء علاقات استراتيجية طويلة الأمد، لأنها لا تعرف إن كان القرار الذي تتفاوض عليه اليوم سيبقى نفسه غدًا، أو سيُلغى بضغوط من أطراف أخرى داخلية.

إن الدولة التي لا تُسيطر على أدواتها، لا تستطيع أن تكون فاعلًا في علاقاتها الخارجية. وهذا ما يجعل من "توحيد القرار الداخلي" ضرورة لا تقبل التأجيل إذا أردنا إعادة الاعتبار للسياسة الخارجية العراقية

5. الهشاشة الأمنية: الخارج يتعامل مع بلد مُقيّد بالقلق

لا يمكن لأي سياسة خارجية أن تُبنى على أساس غير مستقر أمنيًا. فحين يكون الداخل قلقًا، والخوف حاضرًا في كل شارع ومؤسسة، فإن الدولة لا تستطيع أن تتفرغ لممارسة دور خارجي فاعل، بل تبقى مشغولة بإخماد حرائق الداخل، والتعامل مع أزماته الطارئة.

منذ 2003، عانى العراق من هشاشة أمنية عميقة، أبرز مظاهرها:

• انهيار منظومة الجيش الوطني بعد الاحتلال.
• تصاعد الجماعات المسلحة ذات الولاءات المتباينة.
• دخول تنظيمات إرهابية مثل القاعدة، ثم لاحقًا داعش.
• غياب السيطرة المركزية في بعض المحافظات، وظهور قوى محلية تمتلك نفوذًا أكبر من الدولة.

وعندما يكون الأمن مُجزأ، فإن الخارجية تصبح رهينة الانكفاء. فلا يمكن لدولة لا تُسيطر على حدودها، ولا تضمن سلامة بعثاتها الدبلوماسية، أن تنخرط في شراكات قوية. وقد شهدنا كيف امتنعت بعض الدول عن إعادة فتح سفاراتها في بغداد، لا بسبب موقف سياسي، بل ببساطة لأن العامل الأمني غير مضمون.

ويقول أحد السفراء العرب:

"في العراق، تسأل عن الدولة فلا يجيبك أحد، لأن الكل يتصرف كدولة، لكن لا أحد مسؤول عن الدولة."

وما زاد من تعقيد المشهد هو توغّل الفصائل المسلحة في المشهد الأمني، وتجاوزها على مؤسسات الدولة أحيانًا. فالدبلوماسية بحاجة إلى "هيبة"، وهذه الهيبة تُستمد من قدرة الدولة على فرض الأمن بالقانون، وليس بالتوازنات أو الترهيب.

ومن هنا، فإن أي إصلاح في السياسة الخارجية يبدأ من إصلاح المنظومة الأمنية، وضمان وجود قرار موحّد في التعامل مع التحديات، بعيدًا عن تسييس السلاح أو عسكرة السياسة.

6. الثقافة السياسية الجماهيرية: الداخل المنقسم لا يصنع مشروعًا جامعًا

الدول تبني سياستها الخارجية بناءً على تصوّرها الذاتي لمكانتها في العالم، وهذا التصور لا يُصاغ فقط من نُخب الحكم، بل يُستمد أيضًا من المزاج الشعبي، ومن مستوى الوعي السياسي داخل المجتمع.

في العراق، شهدنا تفككًا في مفهوم "الهوية الوطنية"، وتحول الانتماء إلى حالة محلية أو طائفية أو عرقية، مما جعل الرؤية الجماهيرية للسياسة الخارجية مشوشة أو متناقضة.

فمثلًا، تجد جزءًا من الجمهور العراقي يُناصر تدخل دولة إقليمية لأنه يرى أنها "تحمي مكونه"، بينما يعتبرها جزء آخر تهديدًا مباشرًا للسيادة. وتجد مظاهرات تُطالب بطرد السفارات، وأخرى تُطالب بفتح شراكات مع نفس الدول!

هذه الحالة من الانقسام في الوعي، تُفرز ضغطًا شعبيًا سلبيًا على الحكومة، يُربك صانع القرار، ويجعله عاجزًا عن اتخاذ موقف خارجي حاسم خوفًا من ردود الفعل الداخلية.

ولذلك، فإن تعزيز الثقافة السياسية العامة، وتكريس مفهوم "الوطنية فوق الطائفة"، هو شرط أساسي لتكوين سياسة خارجية ذات بوصلة واضحة. كما أن الإعلام الوطني يجب أن يُعاد بناؤه ليُعزز هذا الوعي، لا أن يُكرّس الاصطفاف والانقسام.

وقد قال كيسنجر في إحدى مقابلاته:

"لا يمكنك أن تُقنع العالم برؤيتك إذا لم تكن قادرًا على إقناع شعبك أولًا بها."

وهذا القول يُلخص بدقة معضلة العراق: الخارج يراك من خلال كيف ترى نفسك، وإذا كنت ممزقًا داخليًا، فإنك لا تملك وجهًا خارجيًا يُحترم.

7. السياسة الخارجية كـ"رد فعل" بدل أن تكون مشروعًا استراتيجيًا

من أهم مظاهر التأثر بالداخل هو أن السياسة الخارجية العراقية باتت في كثير من الأحيان رد فعل على أحداث، لا تخطيطًا لما يجب أن يكون. وهذا مردّه إلى أن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تملك "استراتيجية خارجية طويلة المدى"، بل كانت تتحرك ضمن ردود الأفعال اللحظية، أو تحت ضغط المواقف.

فمثلًا:

- التحركات العراقية في ملف المياه مع تركيا وإيران كانت دومًا متأخرة، وردّات فعل على انخفاض الحصص، بدل أن تكون مبنية على خطة مسبقة لحماية الأمن المائي.
- التعامل مع الأزمات الإقليمية (كالأزمة السورية، أو التطبيع، أو ملفات اليمن ولبنان) جاء دائمًا بصوت خافت، أو صمت، أو تردد، لأن الحكومة العراقية لم تكن تملك موقفًا وطنيًا جامعًا، بل كانت مقيدة بالحساسيات الداخلية.

غياب المشروع الخارجي يُعيدنا دومًا إلى ضعف الداخل. فالدولة التي لا تملك رؤية واضحة لمصالحها الوطنية، لا تستطيع أن تُصمم سياسة خارجية مستقلة، بل تصبح دائمًا في موقع الدفاع، لا في موقع المبادرة.

وهذا ما يجعل من الضروري التفكير في "عقيدة دبلوماسية عراقية" تُبنى على:

- مبدأ السيادة الكاملة.
- عدم الانحياز للمحاور المتصارعة.
- حماية المصالح الاقتصادية.
- احترام التوازنات الداخلية دون الخضوع لها.

8. الخطاب الرسمي المتردد: الدبلوماسية تبدأ من اللغة

أحد أبرز مظاهر ضعف التأثير الخارجي للعراق هو غياب الخطاب السياسي الواضح والحاسم. فالدبلوماسية ليست فقط مواقف تُتخذ في الغرف المغلقة، بل هي أيضًا خطاب يُوجَّه للرأي العام المحلي والدولي، ويُعبر عن رؤية البلد ومبادئه.

في كثير من المناسبات الدولية، يظهر العراق إما صامتًا، أو مترددًا، أو يُصدر مواقف عمومية مبهمة. والسبب أن الخطاب الرسمي يُحاول دائمًا أن يُرضي الجميع، فلا يُرضي أحدًا في النهاية.

بل إن بعض القمم العربية والدولية خلت من أي حضور عراقي بارز، لا من حيث المضمون، ولا من حيث الحضور الرمزي، في حين تحضر دول أصغر بمواقف واضحة، وكلمات تُدوَّن وتُناقش.

وقد علّق أحد الباحثين العرب قائلًا:

“في المؤتمرات، لا أحد ينتظر خطاب العراق، لأنه لن يقول شيئًا جديدًا.”

وهذه ليست مشكلة خطاب فقط، بل مشكلة موقف وجرأة وثقة بالنفس. فالدبلوماسية تحتاج إلى شخصية قوية، وقدرة على التعبير، وشجاعة في الطرح، وكلها تُستمد من الداخل المستقر والمتماسك

9. تحدي السيادة بين الواقع والطموح: عندما يُختبر الداخل في الخارج

لطالما كانت السيادة الوطنية حجر الزاوية في أي خطاب دبلوماسي. غير أن هذه السيادة تُختبر أولًا في الداخل، ثم تُصدَّر للخارج. في الحالة العراقية، تحوّلت السيادة إلى شعار تُردّده البيانات الرسمية، دون أن تتجسّد في سياسات عملية أو مؤسسات محصّنة.

فالدولة التي لا تفرض سيادتها الكاملة على أراضيها، أو لا تستطيع منع تدخلات مباشرة في شأنها الداخلي، لا يمكن أن تُقنع العالم بأنها شريك متكافئ.
لقد شهد العراق في العقدين الأخيرين عشرات الانتهاكات الجوية والبرية من قبل قوى إقليمية، دون أن يكون الرد أكثر من بيان إدانة أو طلب تحقيق دولي. وهو ما يُفقد الدولة هيبتها، ويُضعف موقفها الخارجي في أي مفاوضات.

السيادة، كما قال هنري كيسنجر،

"لا تُمارس بالبيانات، بل تُكرَّس بالفعل."

ولذلك، فإن إعادة الاعتبار لمفهوم السيادة الوطنية يتطلب:

- ضبط الحدود العراقية بقوة الدولة لا الفصائل.
- توحيد القرار الأمني والعسكري تحت سقف الدولة فقط.
- منع أي نشاط سياسي أو عسكري داخلي بتمويل أو أجندة خارجية.
- تفعيل الدبلوماسية القانونية والحقوقية في المحافل الدولية لردع الانتهاكات.

حين يشعر الداخل أن سيادته غير مهددة، يستطيع عندها أن يتحدث بثقة إلى الخارج، وأن يُفاوض من موقع الندّية، لا الضعف أو التوسل.

---

10. غياب المدرسة الدبلوماسية العراقية: عندما لا تخرج النخبة من الداخل

من المؤشرات الجوهرية على تأثر السياسة الخارجية بالواقع الداخلي، أن العراق، رغم تاريخه العريق، يفتقر اليوم إلى مدرسة دبلوماسية وطنية مستقلة تُخرّج نخبًا محترفة تمثل البلد في الخارج بمهنية واقتدار.

لقد ورث العراق دبلوماسيين كبارًا في القرن الماضي من رحم الدولة المركزية التي كانت تُدرّب وتُغربل وتنتقي بعناية. أما اليوم، فالسلك الدبلوماسي العراقي يعاني من التسييس، وانعدام المعايير، وهشاشة التكوين المهني.

ولا نبالغ إن قلنا إن بعض السفارات تُدار كما لو كانت مكتبًا حزبيًا أو عشائريًا في عاصمة أجنبية، حيث تغيب الاحترافية، ويغيب التخطيط، وتُستبدل المهام الوطنية بأجندات خاصة.

لبناء سياسة خارجية فاعلة، لا بد من:

- تأسيس معهد دبلوماسي عراقي مستقل عالي المستوى.
- إعادة هيكلة وزارة الخارجية من خلال مراجعة شاملة للكادر والمناهج والسلوك.
- الاستفادة من الكفاءات العراقية في الشتات الذين أثبتوا نجاحًا دوليًا، وإعادتهم إلى الخدمة الوطنية.
- تجديد الخطاب السياسي الرسمي بلغة متزنة وواضحة ومفهومة عالميًا، بعيدًا عن الانفعال أو الشعارات.

وفي هذا السياق يقول حنّا أرندت:

"إن كل دولة تستحق احترام الآخرين، تبدأ باحترامها لمواطنيها."

ومن هنا، فإن احترام الدبلوماسية يبدأ من الداخل، من نظرة الدولة إلى موظفها الخارجي، من تعاملها معه كمُمثّل لسيادة وطنية، لا كموظف تابع لمكتب حزبي أو شخصية نافذة.

خاتمة الفصل الثاني: الداخل لا يُفصَل عن الخارج، بل يُترجم إليه

بعد كل هذا العرض، يتّضح أن التحديات الداخلية ليست فقط مشكلات محلية يجب حلها من أجل رفاه المواطن، بل هي في جوهرها عوامل محددة لقوة الدولة الخارجية. فالعراق، بموارده وبناه التحتية وبموقعه الجيوسياسي، ليس دولة فقيرة بالقدرات، لكنه يعاني من اختناقات داخلية حوّلته من صانع للتأثير إلى ساحة للتأثر.

العراق اليوم أمام مفترق حاسم:
إما أن يُعيد ترتيب بيته الداخلي، ويُعيد ضبط مؤسساته، ويُوحد قراره السياسي والأمني والاقتصادي، ويستعيد هويته الوطنية الجامعة، ليعود فاعلًا ومبادرًا في السياسة الإقليمية والدولية...
أو يبقى في حالة ترنح دائمة، تتقاذفه مشاريع الخارج، وتتنازع على صوته قوى الداخل.

فكما قال كيسنجر مرة أخرى:

"في السياسة، إذا لم تكن على الطاولة، فأنت على القائمة."

والعراق لا يستحق أن يكون على قائمة مشاريع الآخرين، بل أن يعود إلى طاولة الكبار، كقوة مستقلة، صلبة، وذات بوصلة وطنية.

ولن يتحقق هذا إلا حين يفيض الداخل، لا بالفوضى، بل بالقوة. وحين يصبح الداخل هو القاعدة التي تُبنى عليها السياسة الخارجية، لا العقبة التي تُفرملها

الفصل الثالث

كيسنجر ودرس السياسة الداخلية في الشرق الأوسط

قراءة في مذكرات كيسنجر

مقدمة: كيسنجر والعبقرية الدبلوماسية في فهم السياسة الداخلية والخارجية

في سياق عنوان كتابنا "حين يفيض الداخل إلى الخارج: السياسة الداخلية ركيزة القوة الخارجية للعراق"، لا يمكن إغفال الدور الذي لعبه هنري ألفريد كيسنجر، أحد أعظم الدبلوماسيين الأميركيين في التاريخ الحديث، في صياغة رؤية متقدمة ومترابطة للسياسة الداخلية والخارجية فى منطقة الشرق الأوسط.

لم يكن كيسنجر مجرد وزير خارجية، بل كان مفكراً استراتيجياً من الطراز الأول، أجاد قراءة المشهد السياسي المعقد، وفهم أن الصراعات في الشرق الأوسط ليست مجرد نزاعات على الحدود، بل هي انعكاسات لدوامات داخلية عميقة.

في مذكراته الشهيرة، يؤكد كيسنجر أن السياسة الخارجية لأي دولة لا يمكن أن تُفهم من دون الإحاطة بالتحولات السياسية والاجتماعية داخل تلك الدولة نفسها:
"الخطوة الأولى نحو أي سياسة خارجية فعالة تكمن في دراسة الداخل... فالقرارات التي تُتخذ على المستوى الدولي، غالباً ما تكون تجسيدًا لحالات داخلية معقدة لا تظهر جليًا في التصريحات الرسمية."

في العراق، هذه العلاقة بين الداخل والخارج ليست فقط نظرية، بل واقع ملموس، حيث لا يمكن لأي استراتيجية خارجية أن تنجح دون استقرار وفاعلية السياسة الداخلية.

1. قراءة معمقة في مذكرات كيسنجر: العراق كنموذج

كيسنجر خصص في مذكراته مساحات كبيرة للحديث عن العراق، مشيرًا إلى أنه من أكثر دول الشرق الأوسط تعقيدًا بسبب تعدد مكوناته الطائفية والقومية، وامتداد تاريخي طويل جعل منه نقطة تماس لمصالح إقليمية وعالمية متشابكة.

يقول كيسنجر:
"العراق ليس مجرد قطعة جغرافية، بل هو عقدة في نسيج الشرق الأوسط، حيث تتشابك فيه خطوط المصالح والصراعات الداخلية والخارجية، ويشكل صراع الداخل داخله مفتاحًا لفهم دوره الإقليمي والدولي."

يشير كيسنجر إلى أن فهم السياسة العراقية يتطلب تحليلًا دقيقًا للداخل، حيث تتصارع مجموعات سياسية متعددة، وأحزاب، ودوائر نفوذ ذات مصالح متعارضة، مما ينعكس مباشرة على توجهات العراق الخارجية، ويؤدي إلى تقلبات في مواقفه الدولية.

---

2. العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية: دروس كيسنجر في سياق العراق

في مذكراته، يوضح كيسنجر أن السياسة الداخلية هي المصدر الحقيقي لكل قوة أو ضعف خارجي، قائلاً:
"القوة الخارجية لا تنبع من السلاح فقط، ولا من التحالفات فقط، بل تنبع أولاً من القوة التي تنشأ داخل الحدود السياسية، من استقرار مؤسسات الدولة، وفعالية النظام السياسي، وقبول الشعب لهذه المؤسسات."

هذه الرؤية تعتبر جوهرية في فهم كيف يمكن للعراق أن يعيد بناء مكانته كقوة إقليمية مؤثرة، من خلال معالجة أزماته الداخلية وتعزيز استقراره السياسي.

3. استقرار الداخل: ركيزة لا غنى عنها للنفوذ الخارجي

تجارب العراق خلال العقود الماضية تُظهر أن الأزمات الداخلية من صراعات طائفية، وصراع على السلطة، وانقسامات سياسية، كانت ولا تزال العامل الرئيسي الذي يضعف موقع العراق الخارجي.

كيسنجر يقول بوضوح:
"لا يمكن لأي دولة أن تحقق نفوذًا خارجيًا حقيقيًا، وهي تعاني من فرقة داخلية وصراعات على السلطة."

العراق بحاجة إلى بناء توافق وطني شامل، يقوم على احترام التعددية الثقافية والطائفية، ويضع مؤسسات قوية تحكم عبر القانون وليس عبر المصالح الضيقة.

4. السياسة الخارجية العراقية: انعكاس مباشر للداخلي

من خلال قراءة مذكرات كيسنجر وتحليله للشرق الأوسط، ندرك كيف أن السياسة الخارجية العراقية تتحرك بتأثر مباشر من المشهد الداخلي المتغير.

- عندما يسود الاستقرار الداخلي، يمكن للعراق أن يمارس دبلوماسية نشطة وفعالة، كما حصل في فترات مثل حكم صدام حسين قبل الغزو الأميركي.
- عندما تفلت السيطرة الداخلية، تضعف الدولة وتصبح لعبة في يد الفاعلين الإقليميين والدوليين، كما حدث في العقد الأخير بعد 2003.

5. ضرورة عقلانية الموقف في السياسة الخارجية

درس آخر مهم من مذكرات كيسنجر، هو ضرورة أن تتحلى السياسة الخارجية بالعقلانية، والمرونة، وعدم الانجرار خلف المحاور الخارجية، خاصة في منطقة متقلبة كالشرق الأوسط.

يكرر كيسنجر في مذكراته:
"على الدولة أن تحدد مصالحها الحقيقية، وأن تبني تحالفاتها وفق حسابات دقيقة، لا وفق انفعالات أو ضغوط داخلية أو خارجية."

العراق، في ضوء هذا، مطالب بأن يتجاوز الانقسامات الحزبية والطائفية التي تؤثر في توجهاته الخارجية، وأن يبتكر سياسة متوازنة تحافظ على مصالحه العليا.

6. بناء قوة داخلية فعالة: مدخل لكيسنجر لتقوية الخارج

كيسنجر يُعلّمنا أن القوة الخارجية الحقيقية تنبع من قوة داخلية متماسكة، من مؤسسات فعالة، وقواعد اجتماعية متينة، وحكومة قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة.

فى العراق، هذا يعنى:

- **تعزيز سيادة القانون والعدل**
- **بناء مؤسسات شفافة ومتجاوبة مع المواطنين**
- **الحد من الفساد والولاءات الحزبية التي تضعف الدولة**
- **تطوير نظام سياسي يعبر عن كل مكونات الشعب العراقي ويشركهم في صناعة القرار**

7. دبلوماسية التوقيت واللغة

أحد أبرز الدروس الدبلوماسية من تجربة كيسنجر هي أهمية التوقيت واللغة في السياسة الخارجية.

يقول كيسنجر:

"الوقت المناسب لا يقل أهمية عن المحتوى في السياسة. رسالة خارجية قد تخسر قيمتها إذا لم تصل في الوقت المناسب، أو إذا لم ترد بلغة يفهمها الطرف الآخر."

العراق بحاجة إلى تطوير خطاب دبلوماسي موحد وواضح، قادر على التعبير عن مواقفه ومصالحه بفعالية في الساحات الدولية.

8. الاستنتاج

في ظل عنوان كتابنا "حين يفيض الداخل إلى الخارج"، فإن قراءة مذكرات كيسنجر تبرز لنا حقيقة واحدة: لا يمكن أن تتجاوز السياسة الخارجية أزمات الداخل، بل هي انعكاس مباشر لها.

العراق، بتاريخه المعقد وموقعه الاستراتيجي، بحاجة إلى استيعاب هذا الدرس والعمل على بناء داخله السياسي والاجتماعي، كي يتمكن من بناء نفوذ خارجي حقيقي ومستدام

9. مذكرات كيسنجر كمصدر لفهم تعقيدات السياسة العراقية الداخلية وتأثيرها الخارجي

مذكرات كيسنجر ليست مجرد سرد لتاريخ السياسة الخارجية الأميركية، بل هي كنز استراتيجي لفهم كيفية عمل السياسة الداخلية لدول الشرق الأوسط، خصوصًا العراق، في صناعة سياساتها الخارجية.

خلال فترة عمله، كان كيسنجر يرى العراق كاختبار حي لمدى قدرة نظام سياسي ما على الموازنة بين الضغوط الداخلية والتحديات الخارجية.

في مذكراته، يصف كيف أن "الضغوط الداخلية القوية غالباً ما تجعل الدولة أسيرة لتوجهات ضيقة، وتعطل قدرتها على ممارسة سياسة خارجية عقلانية."

هذا الوصف ينطبق بوضوح على الحالة العراقية، حيث الصراعات الداخلية الطائفية والعرقية كثيرًا ما تقيد حرية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، وتضعف مركزية الدولة.

10. عراق ما بعد 2003: كيف يقرأ كيسنجر الوضع؟

لو كان كيسنجر يراقب العراق بعد الغزو الأميركي 2003، لكان بلا شك يصف الحالة بـ "الفراغ الداخلي المفرط الذي أدى إلى فوضى خارجية".

في هذا الصدد، لم تكن السياسة الخارجية العراقية واضحة أو مستقرة، بل اتسمت بالتقلبات، والاعتماد الكبير على المحاور الإقليمية والدولية، كرد فعل على عدم الاستقرار الداخلي.

هذا يؤكد نظرية كيسنجر أن السياسة الخارجية "هي انعكاس لما يفيض من الداخل إلى الخارج".

11. تجارب كيسنجر مع دول المنطقة: دروس للعراق

كيسنجر تعامل مع قضايا مثل أزمة مصر والسودان، حرب أكتوبر 1973، الصراع العربي الإسرائيلي، وأزمات إيران والعراق. من هذه التجارب يمكن استخلاص دروس مهمة للعراق:

- أهمية وحدة الصف الداخلي:

في حرب أكتوبر، لعبت مصر دوراً قوياً حين كانت السياسة الداخلية مستقرة إلى حد كبير، ما منحها القوة لتخوض صراعاً دولياً صعباً.

- تجنب الانجرار خلف محاور خارجية بشكل أعمى:

كيسنجر لاحظ كيف أن انخراط العراق في الصراعات الإقليمية أحياناً كان مدفوعاً بأسباب داخلية، ولكنها أضرت بقدرته على إحداث تأثير حقيقي.

- الحفاظ على استقلال القرار:

يقول كيسنجر:

"الاعتماد المفرط على قوى خارجية يجعل الدولة ضعيفة، ولا تسمح لها بحرية تحرك في السياسة الخارجية."

العراق بحاجة لاستلهام هذه الدروس لبناء سياسة خارجية مستقلة تعتمد على قوة الداخل.

12. دروس دبلوماسية عملية للعراق من عبقرية كيسنجر

أ. قوة المؤسسات

كيسنجر كان يعتقد أن قوة الدولة تبدأ من مؤسساتها، لذلك شجع بناء مؤسسات قوية ومستقلة، تستطيع مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية.

العراق بحاجة لأن يستثمر في بناء مؤسسات شفافة، تحكم بالقانون، بعيداً عن المحاصصة والفساد.

ب. الحوار الوطني كأداة للسياسة الداخلية والخارجية

من خلال تجربته، كان كيسنجر يدعم الحوار الوطني كوسيلة لحل الأزمات الداخلية، وهذا بدوره يهيئ أرضية صلبة للدبلوماسية الخارجية.

العراق اليوم يمر بفترة تحتاج فيها الطبقة السياسية إلى تجاوز الانقسامات، واحتضان حوار شامل يقوي النسيج الوطني.

ج. استخدام العقلانية في اتخاذ القرار

كيسنجر يعتبر العقلانية والبراغماتية من أهم أدوات السياسة الخارجية الناجحة.

العراق، وكي يتقدم، يحتاج إلى عقلانية في تقييم تحالفاته واتخاذ قراراته، بعيداً عن الانفعالات والتوترات الداخلية المؤقتة.

13. السياسة الداخلية في العراق: ركيزة لبناء نفوذ خارجي

ينبغي فهم السياسة الداخلية في العراق كركيزة لا غنى عنها لبناء سياسة خارجية فاعلة.

هذا المفهوم هو صلب عنوان كتابنا "حين يفيض الداخل إلى الخارج"، حيث أن النهوض العراقي دولياً لا يبدأ من مراكز القرار في الخارج، بل يبدأ من الداخل، من تجذير الاستقرار السياسي، وتوحيد الصف، وتمكين المؤسسات.

14. العراق في ضوء السياسة الدولية المعاصرة: الحاجة إلى سياسة داخلية متماسكة

في عالم اليوم، حيث تتشابك الصراعات الإقليمية مع النفوذ الدولي، يصبح بناء قوة داخلية قادرة على إدارة علاقاتها الخارجية أمراً أكثر إلحاحاً.

العراق، بموقعه الجغرافي والموارد التي يمتلكها، يمكن أن يكون لاعباً رئيسياً في الشرق الأوسط، لكن هذا لن يتحقق إلا إذا تمكن من بناء سياسة داخلية قوية، قادرة على مواجهة التحديات وتوحيد الرؤية الوطنية.

15. الخلاصة: كيسنجر كمصدر إلهام للعراق

في نهاية المطاف، يقدم لنا كيسنجر نموذجاً مثالياً للدبلوماسي والسياسي المحنك الذي يرى الداخل بوابة لا غنى عنها للخارج.

العراق بحاجة إلى تبني هذا النموذج، ليتمكن من تحويل أزماته الداخلية إلى قوة، وليرتقي بدوره الإقليمي والدولي

16. السياسة الداخلية وتأثيرها على المواقف الإقليمية: قراءة كيسنجر للعراق ودورها في الشرق الأوسط

مذكرات كيسنجر تسلط الضوء على أن العراق ليس حالة منعزلة، بل جزء من نسيج إقليمي معقد، تتداخل فيه السياسة الداخلية للدول بشكل مباشر مع تحركاتها الخارجية.

على سبيل المثال، عندما يتعرض النظام السياسي العراقي لضغوط داخلية متزايدة، سواء من أطراف متناحرة أو فصائل سياسية متنافسة، يصبح من الصعب على بغداد اتخاذ مواقف واضحة ومستقرة على الساحة الإقليمية.

يقول كيسنجر في هذا السياق:
"إن الانقسامات الداخلية ليست فقط مشاكل داخلية، بل هي علامات ضعف يمكن استغلالها من قبل الأطراف الخارجية، مما يحول السياسة الخارجية إلى ساحة صراع إقليمي ودولي."

في العراق، كانت هذه الحقيقة جلية في عدة مراحل، مثل فترة ما بعد 2003، حيث أدت الصراعات الطائفية إلى تدخلات خارجية مكثفة، وجعلت العراق ملعبًا للصراعات الإقليمية.

17. السياسة الداخلية كأداة لبناء ثقة المجتمع الدولي

العراق، من منظور كيسنجر، يجب أن يدرك أن بناء ثقة المجتمع الدولي يتطلب أولاً بناء استقرار داخلي حقيقي.

الأزمات الداخلية المستمرة، والاضطرابات السياسية والاجتماعية، تُضعف من قدرة العراق على توقيع اتفاقيات دولية مهمة، أو الانخراط في مبادرات إقليمية بنجاح.

على سبيل المثال، عندما تواجه الحكومة العراقية صعوبة في ضمان الأمن داخل البلاد، يتردد المجتمع الدولي في تقديم الدعم الكامل أو الدخول في تحالفات استراتيجية معها، بسبب المخاوف من استمرارية الأزمات.

18. التجربة الكيسنجرية في إدارة الأزمات الداخلية وتأثيرها على السياسة الخارجية

كيسنجر، الذي عايش العديد من الأزمات الكبرى مثل حرب فيتنام وأزمة الصواريخ الكوبية، فهم أن الإدارة الذكية للأزمات الداخلية يمكن أن تحول الدولة إلى قوة أكثر تأثيرًا في الخارج.

في العراق، يحتاج القادة السياسيون إلى تبني هذا المنهج، من خلال:

- إدارة الخلافات الداخلية بالحوار والتوافق.
- تبني سياسات شاملة تقوي الوحدة الوطنية.
- توفير بيئة سياسية مستقرة تُسهل ممارسة السياسة الخارجية.

19. السياسة الداخلية والاقتصاد: مفتاح النفوذ الخارجي

كيسنجر لم يكن يغفل الدور الاقتصادي في تقوية السياسة الخارجية.

العراق، بموارده الطبيعية الضخمة، يستطيع من خلال اقتصاد قوي ومستقر، أن يعزز موقعه الإقليمي والدولي.

لكن تحقيق هذا يتطلب حل القضايا الداخلية العالقة، مثل الفساد، وتوزيع الثروات بشكل عادل، وتأمين بيئة استثمارية جاذبة.

هذا التكامل بين السياسة الداخلية والاقتصاد يشكل القاعدة الأساسية لتعزيز السياسة الخارجية.

20. دروس كيسنجر في بناء تحالفات استراتيجية للعراق

كيسنجر كان خبيرًا في بناء تحالفات استراتيجية مستندة إلى مصالح واضحة وحسابات دقيقة.
العراق بحاجة إلى تبني هذا الأسلوب، وتجنب الانجرار خلف تحالفات عاطفية أو مؤقتة، خاصة في ظل الانقسامات الداخلية المتعددة.

هذا يتطلب رؤية واضحة، تحليلاً دقيقاً للمصالح الوطنية، وتركيزاً على بناء علاقات مستدامة مع القوى الإقليمية والدولية، بعيداً عن الانقسامات الحزبية والطائفية.

21. السياسة الداخلية والسيادة الوطنية: رؤية كيسنجر للعراق

سيادة الدولة من أهم المبادئ التي ألح عليها كيسنجر، حيث يقول:
"الدولة ذات السيادة القوية، التي تحكم نفسها بفاعلية، هي الوحيدة القادرة على ممارسة سياسة خارجية مستقلة وفعالة."

العراق يحتاج إلى استعادة سيادته الوطنية من خلال تجاوز التدخلات الخارجية التي تستغل أزماته الداخلية، وتقوية مؤسسات الدولة ليصبح قادراً على اتخاذ قراراته بحرية.

22. أهمية الإعلام والدبلوماسية العامة في دعم السياسة الداخلية والخارجية

كيسنجر كان يؤمن بأهمية الإعلام والدبلوماسية العامة في تشكيل الرأي الداخلي والخارجي.
في العراق، يمكن للإعلام الوطني الفعال، والسياسة الاتصالية المدروسة، أن تلعب دوراً محورياً في تعزيز الوحدة الوطنية، وبناء صورة دولية إيجابية، مما يدعم السياسة الخارجية.

20. دروس كيسنجر في بناء تحالفات استراتيجية للعراق

كيسنجر كان خبيرًا في بناء تحالفات استراتيجية مستندة إلى مصالح واضحة وحسابات دقيقة.
العراق بحاجة إلى تبني هذا الأسلوب، وتجنب الانجرار خلف تحالفات عاطفية أو مؤقتة، خاصة في ظل الانقسامات الداخلية المتعددة.

هذا يتطلب رؤية واضحة، تحليلاً دقيقاً للمصالح الوطنية، وتركيزاً على بناء علاقات مستدامة مع القوى الإقليمية والدولية، بعيداً عن الانقسامات الحزبية والطائفية.

21. السياسة الداخلية والسيادة الوطنية: رؤية كيسنجر للعراق

سيادة الدولة من أهم المبادئ التي ألح عليها كيسنجر، حيث يقول:
"الدولة ذات السيادة القوية، التي تحكم نفسها بفاعلية، هي الوحيدة القادرة على ممارسة سياسة خارجية مستقلة وفعالة."

العراق يحتاج إلى استعادة سيادته الوطنية من خلال تجاوز التدخلات الخارجية التي تستغل أزماته الداخلية، وتقوية مؤسسات الدولة ليصبح قادراً على اتخاذ قراراته بحرية.

22. أهمية الإعلام والدبلوماسية العامة في دعم السياسة الداخلية والخارجية

كيسنجر كان يؤمن بأهمية الإعلام والدبلوماسية العامة في تشكيل الرأي الداخلي والخارجي.

في العراق، يمكن للإعلام الوطني الفعال، والسياسة الاتصالية المدروسة، أن تلعب دوراً محورياً في تعزيز الوحدة الوطنية، وبناء صورة دولية إيجابية، مما يدعم السياسة الخارجية.

23. الخاتمة: نحو عراق قوي ومتماسك يفيض قوته إلى الخارج

في نهاية هذا الفصل، نؤكد مجدداً أن عنوان كتابنا "حين يفيض الداخل إلى الخارج: السياسة الداخلية ركيزة القوة الخارجية للعراق" ليس مجرد شعار، بل هو واقع يجب أن يُترجم في السياسات والممارسات.

الدرس الأكبر الذي نستخلصه من تجربة كيسنجر هو أن العراق لن يكون قوة إقليمية مؤثرة إلا عندما يعالج أزماته الداخلية بفعالية، ويبني مؤسساته، ويوحد صفوفه، ويضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

عندها، سيصبح العراق قادرًا على استغلال موقعه الاستراتيجي وثرواته، وممارسة دبلوماسية ناجحة تعزز من نفوذه الخارجي، وتعيد له مكانته بين دول المنطقة

الفصل الرابع
بناء الدولة والقوة الناعمة في الداخل

في عالم السياسة المعاصر، لم تعد القوة العسكرية وحدها هي المعيار الذي يقاس به نفوذ الدولة وقوتها. بل باتت القوة الناعمة أداة لا تقل أهمية عن القوة الصلبة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية على الساحتين الإقليمية والدولية. القوة الناعمة تعني القدرة على التأثير والإقناع من خلال الثقافة، والقيم، والإعلام، والمؤسسات القوية التي تعكس صورة الدولة وتدعم مكانتها.

في العراق، الذي يعيش مرحلة إعادة بناء وطنه، لا يمكن تجاهل دور مؤسسات الدولة القوية، والإعلام المستقل، والسياسة الداخلية المدروسة في تشكيل قوة ناعمة تعزز نفوذ العراق الخارجي.

هذا الفصل يستعرض كيفية بناء مؤسسات الدولة، ودورها الحاسم في التأثير الخارجي، ثم يتناول الإعلام والسياسة الداخلية كأدوات قوة ناعمة تستحق الاستثمار والتطوير.

1. بناء مؤسسات الدولة: حجر الأساس للقوة الناعمة

إن بناء دولة قوية يبدأ دائماً بمؤسسات قوية وفاعلة. هذه المؤسسات هي التي تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتدير الموارد، وتنظم العلاقات بين مختلف فئات المجتمع، وتضع قواعد واضحة للحكم والإدارة.

أ. أهمية المؤسسات في السياسة الداخلية والخارجية

مؤسسات الدولة لا تمثل فقط سلطة داخلية، بل هي واجهة الدولة في العلاقات الدولية. عند ضعف المؤسسات، تتراجع القدرة على تنفيذ السياسات الخارجية بشكل فعّال، وتتآكل السيادة الوطنية.

كيسنجر، في مذكراته، يؤكد أن:
"الدول التي تفشل في بناء مؤسسات مستقرة تظل رهينة للضغوط الداخلية والخارجية على حد سواء، وتفقد قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية مستقلة."

العراق، بعد عقود من الحروب والصراعات، يعاني من هشاشة المؤسسات، ويحتاج إلى إعادة بناء هيكل الدولة بما يضمن العدالة والشفافية.

ب. مكونات مؤسسات الدولة الناجحة

- **القضاء المستقل:**

محكمة قوية ونزيهة تبني الثقة بين المواطنين والدولة، وتفرض القانون على الجميع دون استثناء.

- **السلطة التنفيذية الفعالة:**

حكومة تمتلك أدوات صنع القرار القوية والقادرة على إدارة الأزمات.

- **البرلمان الديمقراطي:**

مجلس تشريعي يمثل كافة فئات المجتمع ويعمل على وضع القوانين التي تعزز الوحدة الوطنية.

- **الهيئات الرقابية:**

مؤسسات تراقب تنفيذ القوانين والسياسات، وتحارب الفساد.

2. العراق بين الواقع والطموح: إعادة بناء المؤسسات

العراق واجه تحديات جسيمة في بناء مؤسساته بسبب الحروب، التدخلات الأجنبية، والفساد المستشري. لكن هناك جهود متجددة لإعادة هيكلة الدولة وتحسين الأداء الإداري.

إصلاح المؤسسات ليس مجرد عملية تقنية، بل هو مشروع سياسي يستدعي إرادة وطنية صادقة، ورؤية واضحة، وقدرة على تجاوز المصالح الضيقة.

3. القوة الناعمة في العراق: الإعلام والسياسة الداخلية كأدوات تأثير

أ. الإعلام: نافذة العراق إلى العالم

الإعلام هو الوسيط الذي ينقل صورة الدولة ومواقفها إلى الداخل والخارج. إعلام قوي ومستقل قادر على تعزيز الوحدة الوطنية، وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن العراق في الساحة الدولية.

العراق يحتاج إلى إعلام يعبر عن تنوعه الثقافي والاجتماعي، ويركز على القضايا الوطنية الجامعة، بعيداً عن الفوضى الإعلامية التي تزيد من الانقسامات.

ب. السياسة الداخلية وأثرها في القوة الناعمة

السياسة الداخلية التي تُدار بحكمة تُعزز من صورة الدولة وتجعلها أكثر جاذبية في المحافل الدولية.

الاستقرار السياسي، التوافق الوطني، وحماية حقوق الإنسان كلها عوامل تضيف إلى رصيد القوة الناعمة للعراق.

4. دروس من التجارب الدولية في بناء القوة الناعمة

يمكن للعراق أن يستفيد من تجارب دول مثل كوريا الجنوبية، التي حولت قوة الإعلام والمؤسسات إلى أدوات تأثير إقليمي ودولي، رغم بداياتها الصعبة.

أيضاً، التجربة الألمانية بعد الوحدة، وكيف تمكنت من إعادة بناء مؤسسات قوية وإعلام مستقل، ساهم في تعزيز دورها الخارجي.

5. العراق والقوة الناعمة: الفرص والتحديات

أ. الفرص

- تاريخ غني وثقافة متنوعة تُمثل جذوراً لبناء قوة ناعمة.
- موقع جغرافي استراتيجي يجعل العراق نقطة تواصل بين الشرق والغرب.
- شباب واعي ومؤهل يمكن أن يكون حاضنة للإعلام والسياسة الحديثة.

ب. التحديات

- ضعف البنية التحتية للمؤسسات.
- التدخلات الخارجية التي تؤثر على السيادة.
- الصراعات الطائفية والعرقية التي تعيق التوافق الوطني.

6. توصيات لبناء دولة قوية وقادرة على التأثير الخارجي

- تعزيز استقلالية المؤسسات القضائية والإدارية.
- تطوير الإعلام الوطني ليكون جسر تواصل داخلي وخارجي.
- تبني سياسات داخلية شفافة تركز على الوحدة الوطنية.
- الاستثمار في التعليم والثقافة لتعزيز الهوية الوطنية.

7. الخلاصة

القوة الناعمة، التي تُبنى عبر مؤسسات دولة قوية وإعلام مسؤول، هي سر نجاح السياسة الخارجية لأي دولة، خصوصاً العراق الذي يعاني من تحديات داخلية كبيرة.

بناء الدولة هو أول خطوة في مسيرة طويلة نحو النفوذ الإقليمي والدولي. عندما يتماسك الداخل، يفيض بقوته إلى الخارج، ويصبح العراق لاعباً محوريًا يستحق الاحترام والتقدير على المسرح العالمي

8. المؤسسات الأمنية ودورها في دعم السيادة الوطنية

لا يمكن الحديث عن بناء الدولة في العراق من دون الإشارة إلى المؤسسات الأمنية التي تعد من أهم الركائز التي تحفظ أمن الداخل واستقراره. فهذه المؤسسات ليست فقط أداة لفرض القانون، بل هي العمود الفقري الذي يحمي مؤسسات الدولة الأخرى ويصونها من الانهيار.

مع الأسف، عانى العراق لفترات طويلة من هشاشة المؤسسات الأمنية، نتيجة لتدخلات سياسية، وأطماع طائفية، وفوضى مسلحة، مما أضعف ثقة المواطن بها. وهذا الواقع انعكس سلبًا على القدرة العراقية في ممارسة سياسة خارجية متماسكة ومستقلة.

إن نجاح العراق في بناء مؤسسات أمنية موحدة، مهنية، ومؤهلة تدريبياً، ينعكس بشكل مباشر على قوة الدولة، وهو شرط أساسي لبناء قوة ناعمة تحقق تأثيرًا إقليمياً ودولياً.

كما أن المؤسسات الأمنية القوية والموحدة تساهم في الحد من التدخلات الخارجية عبر ضبط الحدود ومكافحة التهريب والإرهاب، الأمر الذي يمنح العراق صورة دولة مستقرة وقادرة على حماية مصالحها.

9. الاقتصاد الوطني ودوره في دعم مؤسسات الدولة

الاقتصاد هو الشريان الحيوي الذي يغذي مؤسسات الدولة، ويمنحها القدرة على تنفيذ سياساتها، بما في ذلك السياسة الخارجية.

العراق بموارده النفطية الضخمة، أمامه فرصة تاريخية لإعادة بناء مؤسساته على أسس اقتصادية سليمة، تقلل الاعتماد على النفط وتنوع مصادر الدخل.

الفساد المستشري داخل الدولة وأجهزة الإدارة كان وما يزال من أكبر المعوقات التي تحول دون بناء مؤسسات قادرة على تنفيذ سياسات فعالة ومستدامة.

إن إدارة الاقتصاد بشفافية ونزاهة، وخلق بيئة استثمارية مستقرة، ينعكس إيجاباً على قدرة الدولة في تقديم خدمات للمواطن، ما يعزز الثقة الشعبية التي تُعد لبنة أساسية في بناء الدولة.

10. التعليم والثقافة: ركيزتا بناء القوة الناعمة

التعليم والثقافة هما الأداتان الرئيسيتان لبناء القوة الناعمة لأي دولة.

في العراق، يعاني النظام التعليمي من مشاكل هيكلية متعددة، مما ينعكس سلبًا على جودة الكوادر التي تدار بها مؤسسات الدولة.

التعليم الجيد لا يهيئ فقط المواطن ليكون فاعلاً داخل بلده، بل يُعده ليكون سفيرًا لبلاده في الخارج.

كذلك، الثقافة العراقية، التي تجمع بين التاريخ العريق والتراث المتنوع، يمكن أن تكون أداة قوية في نشر صورة إيجابية عن العراق، وزيادة نفوذه في الساحة الدولية.

على سبيل المثال، في السنوات الأخيرة، نجح العراق في استضافة مهرجانات ثقافية وفنية، مما أسهم في تحسين صورته أمام العالم، وهو ما يمكن البناء عليه لتعزيز القوة الناعمة.

11. الإعلام بين الحقيقة والتحديات: بناء صورة عراقية موحدة

الإعلام في العراق هو ساحة مفتوحة للتنوع، لكنه يعاني من تحديات كبيرة مثل التسييس، والانقسامات الطائفية، وتدخلات جهات خارجية.

هذه التحديات تؤثر على قدرة الإعلام في تقديم صورة موحدة عن العراق، وهو أمر ضروري لجذب الدعم الدولي وبناء تحالفات فعالة.

من خلال الإعلام المسؤول، يمكن للعراق أن يعزز القيم الوطنية، ويُظهر التنوع كقوة لا ضعف، وينقل للعالم قصص النجاح والإنجازات، بعيداً عن التركيز على الأزمات فقط.

12. دور الدبلوماسية العامة في تعزيز القوة الناعمة للعراق

الدبلوماسية العامة هي امتداد للسياسة الداخلية عبر أدوات إعلامية وثقافية تستخدم للتأثير في الرأي العام الدولي.

العراق، من خلال تحسين سمعته الدولية، يمكن أن يجذب الاستثمارات والشراكات الاقتصادية، ويقلل من التدخلات السلبية في شؤونه الداخلية.

كما يمكن للدبلوماسية العامة أن تلعب دورًا في توضيح مواقف العراق تجاه القضايا الإقليمية والدولية، مما يدعم مواقفه الدبلوماسية الرسمية.

13. أهمية الوحدة الوطنية في بناء مؤسسات الدولة

الوحدة الوطنية ليست مجرد شعار، بل هي شرط جوهري لبناء دولة قوية.

إن تعدد الطوائف والأقليات في العراق يمثل تحديًا ولكنه في الوقت ذاته فرصة لتعزيز التنوع في إطار احترام القانون والمواطنة المتساوية.

السياسات التي تبني على التوافق الوطني والتعايش السلمي تخلق بيئة ملائمة لبناء مؤسسات تحظى بدعم كل العراقيين، مما يعزز من قوة العراق الداخلية ويزيد من مصداقيته الدولية.

14. تحديات بناء الدولة: بين الإرث الثقيل والحاضر المضطرب

عراق ما بعد 2003 يواجه إرثًا معقدًا من الصراعات، الهزات الأمنية، والانقسامات السياسية.

تلك التحديات تتطلب من القيادات العراقية الحالية والمستقبلية تبني سياسات إصلاحية جريئة، وفتح حوارات وطنية شاملة، مع استغلال الدعم الدولي بشكل بناء.

كذلك، من المهم استعادة الثقة بين المواطن والدولة، من خلال توفير الخدمات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

15. الخلاصة

بناء الدولة في العراق هو مشروع متكامل يحتاج إلى جهود متواصلة في إعادة بناء مؤسسات فاعلة ومستقلة، وتعزيز القوة الناعمة عبر الإعلام والسياسة الداخلية.

هذه الركائز هي التي تحول العراق من دولة تعاني الأزمات إلى قوة إقليمية قادرة على التأثير وفرض خياراتها على الخارطة الدولية

16. التأثير الإقليمي للدولة العراقية القوية: من الداخل إلى الخارج

القدرة على التأثير في السياسة الإقليمية تبدأ من الداخل، حيث تنطلق القوة الوطنية لتعكس ثبات الدولة وقدرتها على حماية مصالحها. العراق، بموقعه الجغرافي الذي يشكل حلقة وصل بين دول الخليج، تركيا، وإيران، يمتلك فرصة ذهبية ليكون لاعباً محورياً في الشرق الأوسط.

لكن هذا الدور لا يمكن تحقيقه إلا إذا امتلك العراق مؤسسات قوية قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة، وإعلام يعكس وجه العراق الحضاري، وسياسة داخلية تراعي التوافق الوطني بعيداً عن الانقسامات التي تضعف الموقف العراقي أمام المحافل الدولية.

17. بناء هوية وطنية جامعة: الأساس لاستقرار القوة الداخلية

في كل دولة ناجحة، توجد هوية وطنية تجمع مختلف فئات الشعب حول قيم ومبادئ مشتركة.

العراق بتنوعه الثقافي والديني يمثل تحدياً في توحيد هذه الهوية، لكنه في الوقت نفسه يمتلك تراثاً عريقاً يمكن البناء عليه.

على سبيل المثال، مشروع تعليم المواطنة، والاحتفالات الوطنية التي تحتفي بالتنوع الثقافي، وكذلك دعم الفنون والموسيقى المحلية، كلها أدوات لتشكيل هوية وطنية قوية تدعم بناء مؤسسات الدولة.

هذه الهوية تخلق جبهة داخلية متماسكة قادرة على دعم سياسة خارجية قوية وفعالة.

18. إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة

الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة هي رأس مال لا يُقدر بثمن. في العراق، انخفضت هذه الثقة بسبب سنوات من الفساد وسوء الإدارة.

إعادة بناء هذه الثقة تتطلب خطوات واضحة، منها:

- الشفافية في اتخاذ القرار.
- مكافحة الفساد بشكل جدي.
- تقديم الخدمات الأساسية بكفاءة.
- ضمان مشاركة المواطنين في صنع القرار عبر مؤسسات ديمقراطية حقيقية.

عندما يشعر المواطن بأن الدولة تعمل لصالحه، يصبح داعماً قوياً لمؤسساتها وقوتها الناعمة.

19. الإعلام العراقي ودوره في تعزيز قوة الدولة

يُعد الإعلام من أهم وسائل القوة الناعمة، حيث يشكل نافذة العراق إلى العالم. الإعلام الفاعل ينقل صورة إيجابية ويبرز الإنجازات ويشرح السياسات، كما يلعب دوراً في توحيد الرأي العام الداخلي.

لكن الإعلام في العراق يواجه تحديات كبيرة منها:

- تعدد الجهات الممولة مما يؤثر على الحياد.
- التسييس والانقسام الطائفي في بعض المؤسسات الإعلامية.
- ضعف القوانين التي تحمي حرية التعبير بشكل متوازن.

لذلك، من الضروري إصلاح الإعلام ليكون أداة بناءة تدعم بناء الدولة، وليس مسبباً للانقسام.

20. دور التعليم العالي والمؤسسات الأكاديمية في دعم الدولة

المؤسسات الأكاديمية تلعب دوراً حيوياً في إعداد الكوادر الوطنية التي تدير مؤسسات الدولة.

في العراق، التعليم العالي يعاني من مشاكل هيكلية تشمل ضعف التمويل، نقص الكوادر المؤهلة، وتأثير الصراعات الأمنية على العملية التعليمية.

الاستثمار في التعليم العالي وتحسين جودته هو استثمار في بناء دولة قوية. الجامعات يجب أن تكون منبرًا للحوار الوطني والتفكير النقدي، ومصنعاً للأفكار التي تدعم السياسة الداخلية والخارجية.

21. التكنولوجيا ودورها في بناء مؤسسات الدولة الحديثة

التقدم التكنولوجي ضرورة لبناء مؤسسات فعالة وشفافة.

العراق يمكنه استغلال التكنولوجيا لتحسين الخدمات الحكومية، زيادة الشفافية، وتسهيل تواصل المواطنين مع مؤسسات الدولة.

على سبيل المثال، أنظمة الدفع الإلكتروني، التسجيل الإلكتروني للخدمات الحكومية، ونظم المراقبة المالية يمكن أن تقلل الفساد وتحسن الأداء.

22. التحديات الاجتماعية ودورها في بناء القوة الداخلية

الصراعات الاجتماعية الناتجة عن الفقر، البطالة، والتمييز تمثل تهديداً مباشراً لوحدة الدولة.

السياسات الداخلية التي تستهدف تقليل هذه الفجوات، من خلال برامج دعم اجتماعي وتنمية اقتصادية متوازنة، تساهم في تعزيز استقرار الدولة وقدرتها على بناء قوة ناعمة خارجية.

23. دور المجتمع المدني في دعم مؤسسات الدولة

المجتمع المدني هو شريك أساسي في بناء الدولة الحديثة.

في العراق، هناك حراك كبير من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجالات حقوق الإنسان، التنمية، والشفافية. دعم هذه المؤسسات ومنحها مساحة عمل أكبر يعزز من مصداقية الدولة ويزيد من قدرتها على ممارسة دورها الخارجي.

24. دروس من التاريخ العراقي الحديث في بناء الدولة

التجارب السابقة في العراق بين الوحدة الوطنية والفوضى، بين الانفتاح والتضييق، تعلمنا أن بناء دولة فعالة يتطلب وقتاً وصبراً، ورؤية واضحة.

فشل بعض المشاريع السياسية كان بسبب عدم مراعاة التوازن بين القوى الداخلية، مما أدى إلى توترات انعكست سلباً على السياسة الخارجية.

25. توصيات استراتيجية لبناء دولة عراقية قوية

- اعتماد برنامج إصلاحي شامل لإعادة بناء المؤسسات.
- تطوير قطاع الإعلام ليكون أداة وطنية جامعة.
- الاستثمار في التعليم وتكنولوجيا المعلومات.
- تعزيز دور المجتمع المدني.
- تبني سياسات اجتماعية واقتصادية تقلل الفوارق.
- ضمان سيادة القانون وتعزيز العدالة الاجتماعية.

26. الخاتمة

بناء الدولة والقوة الناعمة في العراق ليس خياراً بل ضرورة حتمية.

إن مؤسسات الدولة الفاعلة، الإعلام المسؤول، والتعليم القوي، والمجتمع المدني النشط يشكلون معاً العمود الفقري الذي يمكن العراق من تجاوز أزماته الداخلية، ليصبح فاعلاً مؤثراً على الساحة الدولية.

السياسة الداخلية الحكيمة والمتوازنة ليست فقط دعامة لاستقرار العراق، بل هي مدخل لبناء مكانة قوية تفرض الاحترام وتفتح آفاقاً جديدة للتعاون والشراكة في عالم معقد ومتنافس

27. القوة الناعمة كمظلة للاستقرار الداخلي وتصدير التأثير

القوة الناعمة، كما عرّفها جوزيف ناي، هي القدرة على الجذب بدلاً من الإكراه، وهي في قلب السياسة الذكية التي تحتاجها الدول الخارجة من صراعات أو انتقالات تاريخية، كالعراق. فالقوة الناعمة لا تعني فقط الموسيقى والفن والأدب، بل تعني سردية وطنية تُقنع الداخل وتُبهر الخارج، تعني خطاباً معتدلاً يُنتج الثقة ويصدّر الشرعية السياسية للخارج.

وفي السياق العراقي، يمكن تحويل العناصر التالية إلى أدوات قوة ناعمة:

- **التراث العراقي الغني: من حضارة سومر وبابل وآشور، إلى بغداد العباسية وعصر التنوير الإسلامي.**
- **القيم الاجتماعية الراسخة: كالضيافة، الكرامة، الشجاعة، والولاء للأسرة والمجتمع.**
- **النموذج الديمقراطي المتجدد: رغم عثراته، لكنه يظل تجربة فريدة في المنطقة تستحق البناء عليها.**

المطلوب ليس فقط امتلاك هذه العناصر، بل صياغتها في مشروع وطني جامع، يتحدث بلغة الانفتاح لا الانغلاق، ويقدم العراق كأمة ناهضة من رحم الألم إلى فضاء الشراكة الإنسانية.

28. الإعلام الدولي كوسيلة لتوجيه السردية العراقية

ما لم يتحكم العراق في كيفية تمثيل نفسه خارجياً، سيتولى الآخرون هذه المهمة، وهنا تكمن أهمية الإعلام الخارجي الموجه، أو ما يعرف بالدبلوماسية الإعلامية.

العراق بحاجة إلى:

- **منصات إعلامية ناطقة بلغات متعددة (مثل** BBC Persia **أو** TRT Arabic**).**
- **شخصيات ناطقة باسم الدولة تمثلها برصانة واحترافية.**
- **شبكات تواصل اجتماعي مدارة بعقلية حديثة، تسوّق لمشروع الدولة، لا لمصالح الأطراف.**

من خلال ذلك، يمكن للعراق إعادة تشكيل صورته أمام الرأي العام العالمي، وهو ما ينعكس على مواقفه في المحافل الدولية، ويكسبه حلفاء وشراكات.

29. النخبة السياسية: بين مسؤولية البناء ومحنة الفُرقة

لا يمكن بناء دولة حديثة بقوة ناعمة فاعلة دون نخبة سياسية تمتلك رؤيا واستراتيجية. ومع ذلك، فإن المشهد العراقي في كثير من محطاته كان يعاني من غياب "العقل السياسي الجمعي" ووجود عقل حزبي فئوي يقدّم المصلحة الضيقة على الوطنية.

بناء القوة الناعمة يتطلب نخبة سياسية:

- **تتفق على مشروع وطني طويل الأمد.**
- **تملك مهارات الحوار والخطاب السياسي الخارجي.**
- **تعكس صورة الوحدة لا التنازع أمام المجتمع الدولي.**

وهنا، تبرز أهمية التربية السياسية، وإعادة تأهيل النخبة، وتحفيز صعود قيادات شابة أكثر احترافية وانفتاحاً.

30. التعليم والمناهج: صناعة الوعي الوطني

ما يُعلَّم في المدارس هو ما يُترجم لاحقاً في خطاب الدولة. فلو كانت المناهج مفككة، أو تحمل في طياتها نزعات طائفية أو مناطقية، فإن مشروع الدولة سيكون هشاً.

المطلوب ليس فقط تعليم القراءة والكتابة، بل تعليم "الانتماء للدولة" و"أخلاقيات المواطنة" و"ثقافة المسؤولية".

- **يجب إدخال مفاهيم مثل "الدبلوماسية"، "القانون الدولي"، "التنوع كقوة"، "السلام الأهلي"، "الهوية الجامعة".**
- **كما يمكن إدراج نماذج من التجارب الدولية في بناء القوة الناعمة، مثل تجربة جنوب أفريقيا في المصالحة، أو ماليزيا في إدارة التنوع.**

التعليم هو حجر الأساس لكل مشروع وطني ناجح، وله دور جوهري في بناء صورة العراق في أعين العالم.

31. الثقافة والفن: قنوات غير رسمية للتأثير

المسرح العراقي، السينما، الأدب، والرواية يمكن أن تكون أدوات قوية لصناعة صورة إيجابية عن العراق، وهي أدوات غالباً ما تكون أكثر تأثيراً من البيانات الدبلوماسية.

مثلًا:

- فيلم عراقي ناجح دوليًا، يعكس صمود العراقيين، قد يؤثر في رأي عام دولة كبرى أكثر من عشرات التصريحات الرسمية.
- مشاركة عراقية بارزة في معارض فنية عالمية تسوّق لقيم التعدد والسلام.

لذا، يجب إنشاء صندوق وطني لدعم الإنتاج الثقافي والفني الهادف، تكون مهمته دعم أي عمل يعكس القيم الوطنية الجامعة، والتجربة العراقية ببعدها الإنساني.

32. المرأة العراقية: طاقة خاملة في مشروع الدولة

رغم التضحيات والمساهمات، لا تزال المرأة في العراق تعاني من التهميش المؤسسي والاجتماعي. في حين أن تمكين المرأة في السياسات والاقتصاد والتعليم والثقافة يعني توسيع قاعدة القوة الناعمة العراقية.

تمكين المرأة العراقية يرسل رسائل للعالم عن:

- نضج النظام السياسي.
- اعتدال المجتمع.
- وجود قاعدة حقوقية متوازنة.

وبالتالي، فإن أي مشروع لبناء الدولة لا بد أن يضع المرأة في قلبه لا في هامشه، كقوة ناعمة داخلية ومصدر تقدير خارجي.

33. التجربة الكردية وتجربة الجنوب: دروس في بناء الدولة

في إقليم كردستان، رغم التحديات السياسية، إلا أن هناك استثماراً واضحاً في المؤسسات والتعليم والعلاقات الخارجية. وفي محافظات الجنوب، هناك إرادة شعبية تتطلع إلى الخدمات والاستقرار.

يمكن استخدام هذه التجارب كنماذج واقعية داخلياً لبناء نهج وطني أشمل، بحيث:

- تتم الاستفادة من النجاحات.
- تتم معالجة نقاط الضعف بروح تكاملية لا تنافسية.

هذا الدمج الداخلي يصنع مركزية سياسية مرنة قادرة على التحرك الخارجي بخفة وحكمة.

34. العلاقة بين الداخل والخارج: خارطة التأثير المتبادل

كما أن الداخل القوي يصنع الخارج المؤثر، فإن رد الفعل الخارجي قد يعزز أو يضعف الداخل. فمثلاً:

- عندما يُنظر إلى العراق كبلد مُستقر وجاذب، تُفتح أمامه أبواب الشراكات.
- لكن عندما يُنظر إليه كبلد مفكك وغير موثوق، فإن الدعم يتراجع والمنافسون يتجرؤون.

لذلك، يجب أن تكون هناك وحدة تنسيقية استراتيجية داخل الدولة تُراقب وترصد كيف تنعكس الصورة الداخلية على السياسة الخارجية، وتعدل من السياسات الداخلية على ضوء ذلك.

35. استراتيجية وطنية شاملة لبناء القوة الناعمة

وأخيرًا، فإن الدولة العراقية تحتاج إلى استراتيجية مكتوبة، معلنة، ومتفق عليها لبناء القوة الناعمة.

تشمل:

- **تطوير التعليم.**
- **تفعيل الإعلام.**
- **دعم الثقافة والفنون.**
- **تمكين المرأة.**
- **الاستثمار في الجاليات العراقية في الخارج.**
- **الانفتاح على مؤسسات الفكر والرأي الدولية.**

هذه الاستراتيجية ليست رفاهية، بل ضرورة للبقاء والتمدد في بيئة دولية لا ترحم الدول الضعيفة أو المفككة.

خاتمة الفصل الرابع:

بناء الدولة العراقية لا يكتمل إلا إذا كانت جذوره في الداخل عميقة، ومؤسساته صلبة، وصورته أمام العالم مشرقة.

القوة الناعمة ليست رفاهية ثقافية، بل رافعة سياسية واقتصادية وأمنية، وشرط مسبق لأي نفوذ خارجي حقيقي.

من هنا، فإن مشروع "حين يفيض الداخل إلى الخارج" لا يُمكن له أن ينجح إلا إذا آمن العراقيون أن بناء الوطن يبدأ من داخلهم، عبر العقل، والضمير، والعمل، والبصيرة السياسية

الفصل الخامس

السياسة الداخلية كنموذج للقوة الخارجية

- دراسات حالة من العراق
- مقارنة مع دول إقليمية

تمهيد

حين تتأمل خارطة النفوذ في الشرق الأوسط، لا يطول بك التفكير قبل أن تلاحظ أن مصدر القوة لا ينبع دائمًا من حجم الجيوش أو عدد الطائرات، بل كثيرًا ما يبدأ من الداخل: من قدرة الدولة على تنظيم شؤونها، إدارة مواردها، تمكين مؤسساتها، وإقناع مواطنيها. فالقوة الحقيقية، كما علّمنا التاريخ، ليست في ما تمتلكه الدولة من أسلحة، بل في ما تُجيده من سياسات داخلية تُترجم إلى احترام خارجي ونفوذ ناعم.

السياسة الداخلية، بهذا المعنى، ليست فقط شأناً محلياً، بل مرآة لما تُظهره الدولة من نضج، يُقاس به موقعها في النظام الدولي. وفي هذا الفصل، سنتناول كيف شكّلت السياسة الداخلية نموذجاً للقوة الخارجية في العراق، ونُقارن تجاربه بدول إقليمية اختارت أن تُنمّي نفوذها من بوابة الداخل أولاً.

أولًا: دراسات حالة عراقية – كيف أثّرت السياسة الداخلية على تموضع العراق الخارجي؟

1. الدولة واللا-دولة: أثر الانقسام المؤسسي على سمعة العراق

بعد عام 2003، عاش العراق لحظة فارقة انتقلت فيها الدولة من سلطة مركزية إلى سلطة متعددة الرؤوس. الأحزاب، الميليشيات، السلطات المحلية، والمصالح الاقتصادية الخارجية – كلّها باتت تُشكّل مشهداً داخليًا متضاربًا في الولاءات والقرارات. هذا التفكك الداخلي انعكس مباشرة على صورة العراق في الخارج.

في المؤتمرات الإقليمية، كان الوفد العراقي غالبًا موضع مراقبة لا إعجاب، إذ بدا وكأنه يعكس انقسامات الداخل لا توحده. في المحافل الاقتصادية، كان المستثمرون الأجانب يتساءلون: مع من نوقّع؟ هل الحكومة تُسيطر على الأرض أم الفصائل؟ هذا الضباب السياسي أضعف ثقة الشركاء بالعراق، لأنهم رأوا في سياسته الداخلية فوضى لا نموذج.

النتيجة: انخفض الوزن التفاوضي للعراق، وتقلّص دوره كفاعل مستقل، لا لضعف في الجغرافيا أو الموارد، بل لانعدام التماسك الداخلي.

2. تجربة حكومة 2014–2018: حينما عاد الخطاب الداخلي إلى صيغة الدولة

حين تولّى الدكتور حيدر العبادي رئاسة الحكومة عام 2014، كانت التحديات الأمنية والعسكرية في ذروتها، مع سيطرة داعش على مساحات واسعة. ومع ذلك، تبنّت الحكومة آنذاك خطابًا سياسيًا داخليًا يركّز على وحدة القرار، احترام المؤسسات، ومكافحة الفساد، ولو رمزيًا.

وقد شهدت تلك المرحلة تحولًا في صورة العراق الدولية. بدأت الدول الغربية تُعيد فتح سفاراتها بشكل أكثر انتظامًا، وأعيدت بعض العلاقات الخليجية، بل بدأ الحديث لأول مرة عن دور عراقى متوازن فى المنطقة.

لم تكن تلك القفزة نتيجة تغيير جذري في القدرات العسكرية أو الاقتصاد، بل جاءت لأن صورة السياسة الداخلية تغيّرت من الفوضى إلى الجدية. فأدرك الخارج أن بغداد باتت تمتلك قرارًا يمكن التفاوض معه.

3. انتفاضة تشرين 2019: حينما فضح الشارع الداخل أمام الخارج

في أكتوبر 2019، خرج الآلاف من الشباب العراقي في تظاهرات واسعة، احتجاجًا على الفساد، البطالة، وسوء الإدارة. كانت تلك الحركة أكبر اختبار للسياسة الداخلية منذ 2003.

لكن ما كان لافتًا هو كيف تلقّى المجتمع الدولي هذه الحركة. فقد تحولت احتجاجات الداخل إلى مصدر لتقييم مصداقية الحكومة، ووسيلة للضغط السياسي الدولي.

- **الاتحاد الأوروبي أصدر بيانات تُطالب بالتحقيق في قتل المتظاهرين.**
- **الولايات المتحدة استخدمت الخطاب الحقوقي في تقييم علاقتها مع الحكومة.**
- **إيران وتركيا تابعتا المشهد عن كثب، كلٌ لأسبابه الاستراتيجية.**

أثبتت هذه اللحظة أن ما يجري في شوارع بغداد أو الناصرية لا يبقى محصورًا داخل البلاد، بل ينعكس فورًا على علاقات العراق وموقعه في الإقليم. وهكذا تكون السياسة الداخلية – مرة أخرى – صانعًا مباشرًا للقوة أو الضعف الخارجي.

ثانيًا: المقارنة مع دول إقليمية – عندما يصبح الداخل رافعة للنفوذ

1. النموذج التركي: الداخل المستقر بوابة للتوسّع الجيوسياسي

منذ بداية الألفية الثالثة، اختارت تركيا أن تبني نفوذها الخارجي على أساس داخلي قوي: مؤسسات، نظام تعليمي فعّال، اقتصاد واعد، وسيطرة مركزية واضحة للدولة.

بفضل هذا التماسك الداخلي، استطاعت أن تفرض نفسها في:

- شرق المتوسط (النزاع مع اليونان).
- ليبيا (التدخل العسكري).
- سوريا (عمليات عسكرية مباشرة).
- إفريقيا (بناء نفوذ اقتصادي وثقافي).

القوة التركية هنا لم تكن فقط نتيجة طائرات "بيرقدار" أو الجيش، بل أيضًا نتيجة صورة داخلية لدولة منظمة، تمتلك قرارًا واحدًا، ومؤسسات متماسكة. وبالتالي، فإن "النموذج التركي" يُظهر كيف يمكن للسياسة الداخلية أن تكون بوابة لتموضع خارجي وازن.

2. إيران: من الداخل المُسيّس إلى الخارج المتمدد

إيران مثال فريد على استخدام الداخل كمنصة للنفوذ الإقليمي. فمنذ 1979، رسخت الدولة نظامًا دينيًا سياسيًا محكمًا، وظّفت عبره المؤسسات الدينية والأمنية والثقافية لبناء نموذج خارجي متعدد الأذرع.

ورغم الضغوط الدولية، فإن الثبات النسبي للمؤسسة السياسية في الداخل، خاصة الحرس الثوري ومجلس الخبراء، منح إيران قدرة على تصدير نموذجها إلى:

- **لبنان (عبر حزب الله).**
- **سوريا (الدعم للنظام).**
- **العراق (تأثير واسع عبر الفصائل).**
- **اليمن (دعم الحوثيين).**

ورغم الانتقادات الأخلاقية والسياسية للنموذج الإيراني، لكنه يُظهر أن قدرة الدولة على ضبط الداخل، وبناء سردية واحدة، تمنحها قدرة على التمدد، حتى لو كانت في مواجهة مباشرة مع قوى دولية.

3. مصر: حين يُفقد الداخل قوته.. يضمحل الدور الخارجي

في المقابل، فإن التجربة المصرية الحديثة تُظهر العكس. فبعد الثورة المصرية عام 2011، ومع تعاقب الأنظمة والاضطرابات الداخلية، شهد الدور الإقليمي المصري تراجعًا ملحوظًا.

- **فقدت مصر ثقلها في ملف فلسطين.**
- **تراجع نفوذها في القارة الإفريقية.**
- **باتت تابعة نسبيًا لمحاور إقليمية (الخليج/فرنسا).**

السبب ليس في الجيش أو السكان، بل في السياسة الداخلية التي فقدت زمام المبادرة، وتحوّلت إلى إدارة للأزمات بدلًا من صناعة رؤية. الداخل المتذبذب ينتج سياسة خارجية بلا بوصلة.

ثالثًا: ما الذي يمكن أن يتعلّمه العراق؟

1. أن السياسة الداخلية ليست شأناً محلياً، بل مفتاح كل طموح خارجي.

2. أن بناء المؤسسات، احترام القانون، وضبط التعدد، هي شروط أولية لأي قوة دبلوماسية.

3. أن الفوضى في الداخل تنعكس مباشرة على موقع الدولة في الحسابات الدولية.

4. أن النماذج الإقليمية تُظهر أن بناء الداخل أولًا هو شرط للتحرك الذكي في الإقليم

رابعًا: البنية القانونية والدستورية كصورة للدولة أمام الخارج

القانون ليس فقط وسيلة لتنظيم المجتمع داخليًا، بل هو أيضًا وثيقة تعارف بين الدولة والعالم الخارجي. الدساتير، والنصوص القانونية، وكيفية تنفيذها، كلها مؤشرات تستخدمها الدول الأخرى لتقييم مدى نضج الشريك المقابل.

في العراق، يُعد الدستور العراقي لعام 2005، رغم كونه منجزًا وطنيًا كبيرًا بعد حقبة استبداد طويلة، نموذجًا للوثيقة القانونية التي تحمل في طيّاتها تعقيدات سياسية لم تُحلّ بعد. فالجدل الدائم حول "المادة 140"، أو "قانون النفط والغاز"، يُظهر حجم التصدّعات التي تعانيها البنية القانونية الداخلية، وهذا يُترجم خارجيًا إلى صورة بلد غير متفق على ذاته.

في المقابل، دول مثل تونس – رغم أزماتها السياسية – استطاعت أن تُنتج دستورًا توافقيًا حظي بإشادة دولية لأنه بدا وكأنه يُعبّر عن عقد اجتماعي جديد. وهذا المثال يُظهر أن حتى في ظل ضعف اقتصادي أو اضطراب أمني، يمكن للقانون العادل أن يرفع من هيبة الدولة الخارجية.

الرسالة الواضحة: حينما يرى العالم أن الدولة تُحترم دستورها، وتطبّق قوانينها بعدالة، فإن صورتها تُصبح جذّابة وتُكسبها شرعية أخلاقية تُترجم إلى نفوذ سياسي ناعم.

خامسًا: التمثيل السياسي وتوازن القوى الداخلي كأداة لشرعية خارجية

في العراق، يعاني النظام السياسي من إشكالية بنيوية تتعلق بـ"تمثيل المكونات" لا "بناء الأمة". هذا الواقع أنتج نظامًا يبدو من الخارج وكأنه يُكرّس الطائفية بدلًا من تجاوزها، وهذا ما يُضعف كثيرًا من مصداقيته أمام الدول الديمقراطية أو حتى القوى الإقليمية التي تبحث عن شركاء مؤسساتيين.

لكن، حين تكون هناك إرادة حقيقية لتطوير النظام السياسي باتجاه التمثيل الوطني الحقيقي، لا الطائفي أو العرقي، فإن هذا سينعكس على ثقة العالم الخارجي. لأن الخارج لا يتعامل فقط مع بيانات وزارة الخارجية، بل يقرأ الواقع السياسي عبر:

- شكل البرلمان.
- أداء القضاء.
- مشاركة المرأة والأقليات.
- وضوح آليات انتقال السلطة.

وبالتالي، يمكن القول إن التمثيل السياسي المتوازن هو مرآة تُعرض على الخارج، فإذا ما كانت مشوشة أو مزيفة، فإن تأثيرها سيكون سلبيًا مهما كانت الخطابات الدبلوماسية مُنمّقة.

سادسًا: الإعلام السياسي كأداة لبناء صورة الدولة

في عالم متداخل إعلاميًا، لم تعد العلاقات الخارجية تُبنى فقط عبر القنوات الدبلوماسية، بل عبر الشاشات والتغريدات والمواقف الإعلامية. ومن هنا تأتي أهمية الإعلام السياسي الداخلي كأداة لصياغة صورة الدولة الخارجية.

في العراق، تعاني المنظومة الإعلامية من التسييس المفرط، حيث تتحوّل القنوات إلى أدوات دعاية حزبية أكثر من كونها صوتًا وطنيًا. وهذا يُضعف صورة العراق دوليًا لأنه يبدو بلدًا متنافرًا في خطابه، مُتصارعًا حتى في المفردات.

في المقابل، نرى كيف استخدمت قطر قنواتها الإعلامية لبناء حضورها الخارجي، ليس فقط عبر "الجزيرة"، بل من خلال شبكات إعلامية تُعبر عن قوة داخلية موحدة.

العراق يمتلك كوادر إعلامية مثقفة، لكنه يحتاج إلى:

- استراتيجية إعلامية وطنية واحدة.
- خطاب سياسي موحد في القضايا الكبرى.
- مؤسسات إعلامية مستقلة تُعبّر عن الدولة لا عن الأحزاب.

حينها فقط يمكن أن يصبح الإعلام قوة ناعمة خارجية تُترجم الرؤية الداخلية إلى لغة يفهمها العالم.

سابعًا: التعليم والثقافة – القوة الهادئة التي تصنع الاحترام

من النادر أن تجد دولة نالت احترامًا دوليًا بدون أن تمتلك منظومة تعليمية وثقافية محترمة. فالثقافة والتعليم هما الجسر الذي يربط الداخل بالعالم، ويُنتج شخصيات تُعبّر عن البلد بذكاء واتزان.

في الحالة العراقية، كان التعليم في منتصف القرن العشرين مصدر فخر، وكانت بغداد تُقارن بالقاهرة في تصدير النخب الثقافية. لكن العقود الماضية أضعفت هذه المؤسسات، فانتشر التسييس والفساد حتى في المدارس والجامعات.

هذا التراجع له أثر مباشر على صورة العراق دوليًا:

- ضعف الجامعات يُضعف ترتيب الدولة عالميًا.
- انهيار منظومة البحث العلمي يُفقد العراق صوته في المحافل الفكرية.
- غياب اللغة الثقافية المشتركة يخلق فراغًا تُملؤه القوى الخارجية.

لكن العراق ما زال يملك فرصة للنهوض، عبر الاستثمار في:

- الجامعات الوطنية (كمشروع جامعة بغداد الدولية).
- مراكز الفكر والبحوث.
- إحياء اللغة الأكاديمية والكتابة السياسية المحترفة.

حين يفكر الخارج في العراق، لا يجب أن يرى فقط نفطًا أو نزاعات، بل عقلًا وفكرًا وثقافة.

ثامنًا: استعادة ثقة المواطن – السياسة الداخلية كمؤشر على نضج الدولة

ربما يكون السؤال الأكثر جوهرية في العلاقة بين الداخل والخارج هو: هل يثق المواطن بدولته؟ لأن المواطن هو الممثل الأول للدولة، فإذا ما كان ناقمًا، ساخطًا، ناقلًا لصورة سوداوية، فإن تلك الصورة تتسرّب للخارج كدخان سياسي كثيف يُغطّي أي إنجاز دبلوماسي.

في العراق، تُظهر الاستطلاعات الحديثة أن نسبة الثقة بالمؤسسات السياسية متدنية جدًا، وهذا أخطر من أي أزمة اقتصادية أو سياسية، لأنه يُفقد الدولة غطاءها الأخلاقي. إذ كيف يُطالب الخارج بالتعامل مع دولة لا يثق بها شعبها؟

لكن السياسة الداخلية الذكية قادرة على ترميم هذه الثقة، عبر:

- مكافحة الفساد بشكل جدي لا شعاراتي.
- رفع الكفاءة الإدارية في الخدمات.
- تبنّي خطاب تواصلي مباشر مع الشعب.
- ترسيخ مفهوم العدالة والمساواة.

حين يستعيد المواطن ثقته بدولته، فإن العالم سيستعيد ثقته به أيضًا، لأن منطق العلاقات الدولية يقوم على الثقة قبل المصلحة

الفصل السادس

التوازنات الإقليمية والداخل العراقي

- تأثير القوى الإقليمية على السياسة الداخلية
- كيف تستغل السياسة الخارجية هذه التوازنات

مقدمة الفصل: التوازن الإقليمي... ميزان الداخل

من النادر أن تُفهم السياسة الداخلية لدولة كالعراق بمعزل عن المشهد الإقليمي المزدحم بالمصالح المتقاطعة. فالعراق لا يقع فقط جغرافيًا بين قوى كبرى، بل يتموضع سياسيًا بين مشروعات إقليمية متنازعة، كل منها يسعى للتأثير على تشكيل القرار السياسي الداخلي، إما مباشرة أو عبر وكلاء أو أدوات ناعمة.

ومع هذا التعقيد، تبرز ضرورة أن يُعيد العراق صياغة موقعه من هذه التوازنات لا كضحية لها، بل كمشارك ذكي يُدير علاقاته الإقليمية بطريقة تعكس متانة الداخل، لا هشاشته.

في هذا الفصل، سنقرأ بعمق خريطة التوازنات الإقليمية من منظور تأثيرها على السياسة الداخلية العراقية، ثم ننتقل إلى كيفية تحويل هذا التأثير من عامل ضغط إلى فرصة دبلوماسية لصالح العراق، حيث تكون السياسة الخارجية امتدادًا لاستراتيجية داخلية متزنة، لا مجرد رد فعل على الأزمات.

أولًا: التأثير الإيراني – من النفوذ إلى الإشكال البنيوي

منذ سقوط النظام السابق عام 2003، كانت إيران أول وأهم لاعب إقليمي يستثمر في الداخل العراقي بشكل علني. لم تكتفِ طهران بالدور الديني أو الثقافي، بل بنت شبكة سياسية وأمنية واقتصادية معقدة، قائمة على ما يُسمى بـ"حلفاء الداخل".

لكن هذا التأثير، وإن كان قد وفّر لإيران أدوات نفوذ، فقد أنتج واقعًا مزدوجًا:

- من جهة، شكّل امتدادًا استراتيجيًا لطهران في خاصرة الخليج.
- ومن جهة أخرى، أضعف من استقلالية القرار السياسي العراقي، وخلق احتقانًا شعبيًا ضد التدخلات الخارجية.

الداخل العراقي أصبح بذلك رهينة لتوازن حساس: لا يمكن فك العلاقة مع إيران دون تكاليف أمنية، ولا يمكن الانسياق الكامل معها دون خسائر سيادية داخلية.

إنّ إدارة هذا التوازن تتطلب فهمًا دقيقًا للواقع الإقليمي. فطهران دولة تعيش على فلسفة "العمق الدفاعي"، وترى في العراق ساحة امتداد، لكن على بغداد أن تعيد صياغة هذه العلاقة على أساس "الندية المتزنة"، حيث يُعاد تعريف المصالح المشتركة، لا الأحادية.

ثانيًا: الدور التركي – بين الاقتصاد والجغرافيا السياسية

تركيا، الدولة التي تسكن خاصرة العراق الشمالية، تُمثل تحديًا مزدوجًا. فهي من جهة شريك اقتصادي مهم، ومن جهة أخرى، تمارس دورًا أمنيًا مباشرًا عبر تدخلاتها العسكرية في الشمال، وتوغلاتها المستمرة بذريعة محاربة حزب العمال الكردستاني.

هذا الدور التركي فرض معادلة حساسة على الداخل العراقي:

- حيث يجب على بغداد حماية سيادتها.
- وفي الوقت ذاته، لا تستطيع الاستغناء عن أنقرة كشريك اقتصادي إقليمي حيوي.

لكن الأهم من ذلك، أن أنقرة تستثمر أيضًا في البنية السياسية داخل العراق – خصوصًا في مناطق السنّة والتركمان – مما يجعلها فاعلًا ضمن التوازنات الطائفية والسياسية لا مجرد جار.

ولذلك فإن على العراق – كدولة – أن يُدير العلاقة مع تركيا كالتالي:

- أولًا، عبر ضبط ملف الأمن الحدودي بتنسيق مشترك.
- ثانيًا، عبر الاستثمار في المصالح الاقتصادية المتبادلة كمجال للتفاهم.
- ثالثًا، بتحييد الدور السياسي التركي عن معادلة الداخل، عبر سياسة خارجية تحترم الشراكة دون الخضوع.

ثالثًا: الخليج العربي – النفوذ الاقتصادي والثقافي المتردّد

رغم القرب الجغرافي والانتماء العربي، فإن دول الخليج – وعلى رأسها السعودية والإمارات وقطر – تعاملت مع العراق في مرحلة ما بعد 2003 بحذر سياسي شديد، نتيجة غلبة القوى المدعومة من إيران على القرار الداخلي العراقي.

لكن منذ 2017، بدأت ملامح تحوّل في السياسات الخليجية تجاه بغداد. فالسعودية أعادت فتح سفارتها، ووقّعت اتفاقيات اقتصادية، كما دخلت الإمارات على خط الاستثمارات، وسعت قطر إلى مسارات دبلوماسية جديدة.

لكن السؤال الجوهري هو: هل يستطيع العراق الاستفادة من هذا الانفتاح دون أن يبدو كأنه يدير صراعًا بالوكالة بين الخليج وإيران؟

الجواب يكمن في تبنّي العراق لسياسة حياد ذكي: حيث لا ينحاز لمحور، بل ينسج علاقات مستقلة مبنية على مصالح حقيقية، تحفظ توازن الداخل وتحمي نسيجه السياسي من الاستقطاب.

رابعًا: المحور المصري – الأردني – العراقي: التحالف الصاعد

في السنوات الأخيرة، برزت بوادر تحالف عربي جديد يُعرف بـ"المحور الثلاثي"، يجمع بغداد والقاهرة وعمّان، وهو تحالف يهدف إلى خلق توازن داخل المنطقة بعيدًا عن استقطابات المحاور التقليدية.

هذا التحالف منح العراق فرصة دبلوماسية نادرة: شراكة عربية قائمة على التعاون الاقتصادي، والطاقة، والتعليم، والنقل البري، بدلًا من الأمن والمواجهة.

وقد استفاد الداخل العراقي من هذا التحالف من نواحٍ عدّة:

- منح نخبته السياسية مساحة للتمايز عن النفوذ الإيراني والتركي.
- فتح أبواب استثمار جديدة خارج دائرة المحاور.
- أعاد العراق إلى قلب المعادلة العربية دون صدام سياسي مباشر.

لكن هذا التحالف لن يصمد دون دعم داخلي قوي ومتماسك، يُعبّر عن رؤية وطنية قادرة على استيعاب التنوع، لا الانقسام.

خامسًا: استثمار التوازنات لا الخضوع لها

هنا نصل إلى جوهر الموضوع: كيف يمكن للعراق أن يُوظف هذه التوازنات لصالحه، بدلًا من أن يكون ساحة صراع مستمر؟

الجواب يكمن في صياغة عقيدة سياسية داخلية تُترجم إلى سياسة خارجية مرنة لكنها واضحة. وهذه العقيدة يجب أن تقوم على:

1. وحدة القرار الداخلي: لا يمكن إدارة العلاقات الإقليمية بنجاح في ظل صراع النخب السياسية، أو تعدد مراكز القرار.
2. تعزيز الشرعية الشعبية: أي سياسة خارجية غير مدعومة داخليًا ستفشل. لا بد من إشراك الرأي العام في فهم المصالح والتحولات.
3. تعزيز الاقتصاد المحلي: فالقوة الناعمة تبدأ من اقتصاد مستقر، يقلّل من الحاجة للارتهان إلى القوى الإقليمية.
4. إعادة تعريف الحياد: الحياد في هذه المنطقة لا يعني السكون، بل التوازن النشط – بمعنى الانخراط دون الانجراف.

سادسًا: ماذا يعني "التوازن الإقليمي" لدولة مثل العراق؟

إن التوازن الإقليمي في عرف السياسة ليس مجرد موقف وسط، بل هو استراتيجية تُنتج نفوذًا هادئًا، وتُجنب الدولة عواصف الانهيار. وقد أثبتت تجارب مثل سلطنة عمان وقطر أن الدول الصغيرة أو المحاصرة بالجغرافيا يمكنها أن تُصبح لاعبة مؤثرة إن أتقنت فن إدارة التوازنات.

وفي حالة العراق، فإن ذلك يمر عبر:

- بناء خطاب وطني مستقل يُعيد صياغة الهوية العراقية.
- تطوير مؤسسات الدولة لتصبح محايدة فعليًا لا شكليًا.
- استثمار الإرث التاريخي للعراق كدولة حضارة وليس كيانًا هشًا.
- خلق "مركز قرار وطني" يتجاوز الانقسامات الحزبية.

بهذه المعايير، يمكن للعراق أن يتحوّل من "ساحة تنازع" إلى "جسر توازن" بين القوى الإقليمية

خاتمة الفصل السادس: التوازنات ليست قدراً... بل أدوات

إن المراقب لحالة العراق خلال العقدين الماضيين، يدرك أن التوازنات الإقليمية كانت غالبًا عبئًا أثقل من أن يُدار بسهولة، لكنها في الوقت نفسه لم تكن قدرًا محتومًا أو قوة قاهرة. بل إن أزمة العراق كانت – وما تزال – في طريقة تعاطيه مع تلك التوازنات، لا في وجودها ذاته.

فكما أن الفوضى الداخلية تفتح الباب للتدخل الخارجي، فإن الرشد الداخلي يُعيد رسم حدود التأثير الخارجي. هذا ما أدركته الدول الإقليمية ذات الوزن الحقيقي، حين جعلت من صراعات الجوار رصيدًا تفاوضيًا لها، لا ساحة استنزاف.

العراق، بما يمتلك من موقع جيوسياسي، وإرث تاريخي، ومخزون بشري، قادر على أن يُمارس دور "المعادِل" في المعادلة الإقليمية، لا الطرف الضعيف فيها. لكن هذا الدور لا يُؤدى عبر الخطابات، بل عبر استراتيجية واضحة تبني الداخل كأرضية لاستقلال القرار.

لقد آن الأوان للعراق أن ينتقل من موقع "التأثر" إلى موقع "التأثير"، عبر ثلاث أدوات محورية:

1. الوحدة السياسية الداخلية التي تمنع تسلل المصالح الإقليمية عبر النخب المنقسمة.

2. اقتصاد منتج وطنيًا يُقلل من الارتهان الاقتصادي للخارج.

3. خطاب دبلوماسي متوازن يُعيد تعريف العلاقات الإقليمية بلغة المصالح المتبادلة لا الولاءات.

تمامًا كما كتب كيسنجر ذات مرة:

"السياسة ليست لعبة صفرية، بل مساحة لمناورات معقدة، يفوز فيها من يُجيد الحساب بدقة أكثر من من يرفع صوته أكثر."

بهذا الوعي، يجب أن يُعيد العراق قراءة موقعه الإقليمي، ليس كدولة تتلقى التوازنات، بل كدولة تُعيد ضبطها... كلما احترفت إدارة الداخل، وامتلكت مفاتيح عقلانية القرار

الفصل السابع

العراق ودوره المتغير في الساحة الدولية

- التحولات السياسية الدولية وتأثيرها على العراق
- فرص العراق في إعادة بناء نفوذه الخارجي

مقدمة الفصل: في قلب العاصفة العالمية... العراق يتلمّس موقعه

لم يعد النظام الدولي كما كان. فالعالم الذي نشأ بعد الحرب الباردة، والذي حكمته الثنائية القطبية ثم التفرد الأمريكي، بدأ في التآكل، ليُولد نظام جديد أقرب إلى "اللاأحادية"، حيث تتعدد مراكز التأثير، وتتنازع القوى الإقليمية والدولية مواقع النفوذ. في هذا المشهد المتغير، لم يعد بإمكان الدول البقاء في موقع المتفرج، خصوصًا تلك التي تمتلك إرثًا حضاريًا وثقلًا جغرافيًا كالعراق.

لقد مرّ العراق خلال العقود الماضية بحالة من الانكفاء والانشغال الذاتي، نتيجة الحروب، والحصار، وسقوط النظام، وما تلاه من احتلال، ثم صراعات طائفية وأمنية. هذه العوامل كلها جعلت العراق يبدو وكأنه فقد موقعه الطبيعي في الساحة الدولية، بل أصبح مرآة تعكس صراعات الآخرين بدل أن يكون طرفًا فيها.

ولكن... هل يمكن للعراق أن يستعيد دوره الخارجي؟
وهل تسمح له التحولات الجارية بأن يُصبح لاعبًا فاعلًا، لا مجرد ساحة تنازع بين المشاريع الإقليمية والدولية؟
وهل يمتلك من أدوات القوة الناعمة والصلبة ما يُتيح له إعادة التموضع على الخارطة الدولية؟

هذه الأسئلة هي قلب هذا الفصل، الذي سيتناول كيف أثّرت التحولات الدولية الكبرى على العراق، وما هي النوافذ التي يمكن أن يستغلها لإعادة بناء دوره الخارجي ضمن رؤية واقعية، لا مثالية، ولكن طموحة بما يكفي لتُخرج بغداد من هامش السياسة الدولية.

أولًا: عالم ما بعد القطبية – من التعددية المعطّلة إلى صراع القوى

عندما انهار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينيات، وُلد نظام عالمي تقوده الولايات المتحدة، لم يعُد فيه توازن الردع قائمًا على قوتين عظميين، بل على قطب واحد يفرض إيقاعه على الجميع. هذا الوضع مكّن واشنطن من رسم حدود اللعبة في الشرق الأوسط، وكانت بغداد من أولى ضحاياه، كما شهدنا في حرب الخليج الثانية، ثم الحصار، فالاجتياح في 2003.

لكن هذا النظام الأحادي بدأ يتصدّع تدريجيًا مع صعود قوى كبرى أخرى:

- الصين، بثقلها الاقتصادي ورغبتها في إعادة تشكيل الاقتصاد الدولي.
- روسيا، بحنينها لدور إمبراطوري تُرجم في أوكرانيا وسوريا.
- الاتحاد الأوروبي، الذي يبحث عن استقلال استراتيجي رغم تشتته.
- تركيا وإيران، كمشاريع إقليمية تتقاطع مصالحها في العراق.

هذه التغيرات ولّدت ما يُشبه "الفوضى المنظمة" في العلاقات الدولية، حيث لم تعُد هناك قواعد ثابتة، بل تحالفات متغيرة، ومجالات نفوذ تتبدّل مع كل أزمة.

والسؤال هنا:
أين يقف العراق في هذا المشهد؟ وهل هو مجرد "تابع جغرافي"، أم قادر على صياغة تموضع ذكي داخل هذه الفوضى؟

الجواب مرتبط بمدى قدرة الداخل العراقي على قراءة هذه التحولات لا كمهددات، بل كفرص تفتح نوافذ للتحرك الدبلوماسي، وتحرير القرار الوطني من الارتهان لأي محور.

ثانيًا: العراق من الهامش إلى الهامش... ثم إلى أين؟

منذ الغزو الأمريكي، بدا العراق وكأنه أُخرج من معادلة التأثير الدولي. تحوّل إلى ساحة أمنية قلقة، ثم إلى تجربة ديمقراطية مرتبكة، ثم إلى دولة تبحث عن توازن داخلي قبل أن تُفكر في موقع خارجي.

كان الصوت العراقي خافتًا في المحافل الدولية، والحضور السياسي ضعيفًا في الملفات الإقليمية الكبرى، خصوصًا سوريا واليمن ولبنان. وحتى في قضايا النفط، أو الأمن الإقليمي، بقي العراق في موقع المتأثر لا المؤثر.

لكن السنوات الأخيرة أظهرت أن العراق بدأ يُحاول:

- **عبر لعب دور الوسيط بين طهران والرياض، في سلسلة حوارات احتضنتها بغداد.**
- **وعبر التحالف الثلاثي مع مصر والأردن، الذي حاول أن يصوغ تعاونًا اقتصاديًا جديدًا.**
- **وعبر حضوره في مؤتمرات دولية مثل "بغداد للتعاون والشراكة"، الذي جمع قوى إقليمية ودولية على أرضه.**

كل هذه المحاولات، وإن لم ترتقِ بعد إلى مستوى "الدور القيادي"، إلا أنها تُشير إلى أن العراق يُحاول مغادرة الهامش، بشرط أن يُعيد بناء أدوات القوة الخارجية من

ثالثًا: أدوات القوة الخارجية... حين تكون السياسة امتدادًا للاستقرار

لا يمكن لأي دولة أن تُمارس نفوذًا خارجيًا دون أن تمتلك أدوات تُشرعن هذا النفوذ. وفي حالة العراق، فإن هذه الأدوات تظل مرتبطة جوهريًا بالداخل. فما هي أبرزها؟

1. الاستقرار السياسي والأمني

فلا يمكن للعراق أن يُقنع العالم بأنه طرف استقرار، وهو يُعاني من اختناق سياسي دائم، وتهديدات أمنية داخلية، ونزاعات أهلية مبطّنة.

2. الاقتصاد المنتج المتنوع

العراق اليوم يعتمد على النفط بنسبة تتجاوز 90% من موازنته. وهذه التبعية تجعله هشًا أمام تقلبات السوق، وتُضعف من قدرته التفاوضية إقليميًا.

3. الهوية الوطنية الجامعة

لا يمكن أن يكون للدولة سياسة خارجية واضحة، في ظل انقسام الهويات داخلها. فكلما تعمقت الطائفية والمناطقية، كلما تعذّر إنتاج موقف خارجي موحد.

4. الدبلوماسية النشطة غير المرتبطة بمحور

العراق يحتاج إلى سياسة خارجية تُشبه "الرقص بين الألغام": تُرضي الجميع دون أن تتورط في صراعاتهم، وتبني مواقف مستقلة دون عداء مع أحد.

إن امتلاك هذه الأدوات لا يحدث دفعة واحدة، بل عبر مشروع وطني يُدرك أن السياسة الخارجية لا تُبنى في السفارات فقط، بل تُصاغ في البرلمان، وتُحرّكها إرادة وطنية عليا

رابعًا: من الدبلوماسية التقليدية إلى التأثير الذكي

إذا كانت السياسة الخارجية سابقًا تُدار عبر سفراء ومراسلات، فإنها اليوم تُدار عبر حزمة أدوات متداخلة: القوة الناعمة، الذكاء الاصطناعي، الإعلام العالمي، العلاقات الاقتصادية، وأخيرًا وليس آخرًا: القدرة على صناعة سردية وطنية متماسكة تُقنع بها الآخرين.

العراق، رغم تاريخه الدبلوماسي العريق، إلا أنه ما زال يُمارس السياسة الخارجية من نافذة تقليدية لا تُواكب تغيرات البيئة الدولية. وهذا ما يظهر في ضعف التمثيل الخارجي، وضعف الخطاب الإعلامي الدولي، وغياب العراق عن الملفات العالمية مثل البيئة، الطاقة المتجددة، الأمن الغذائي، الذكاء الاصطناعي... إلخ.

لكن الإمكانيات متوفرة لوضع استراتيجية مختلفة، تقوم على "الدبلوماسية الذكية"، والتي تتضمن:

- **إعادة تأهيل الجهاز الدبلوماسي العراقي ليكون ممثلًا حقيقيًا للرؤية الوطنية، لا مرآة للانقسام السياسي.**
- **إطلاق مشاريع إعلامية دولية تخاطب الخارج بلغته، وتُعيد رسم صورة العراق بعيدًا عن صورة الفوضى.**
- **بناء تحالفات قائمة على المصالح لا الأيديولوجيات، على طريقة الدول الذكية كتركيا وقطر، اللتين تحافظان على توازن دقيق مع واشنطن وموسكو وطهران وبروكسل.**

يُذكر أن كيسنجر نفسه اعتبر في مذكراته أن:

"الدول التي تفتقد للمرونة في بناء تحالفاتها، تصبح وقودًا في حروب الآخرين".

وهذا درس يجب أن يُطبّق بدقة في الحالة العراقية، حيث إن الارتهان لمحور واحد لم يعد إستراتيجية، بل عبء.

خامسًا: فرص العراق في النظام الدولي الجديد

رغم الصعوبات، هناك فرص حقيقية أمام العراق ليُعيد بناء مكانته الخارجية، خصوصًا إذا استغل التحولات الجارية على النحو الآتي:

1. الحياد الإيجابي في الصراعات الإقليمية

العراق قادر على لعب دور الوسيط النزيه في الأزمات بين إيران والسعودية، وتركيا وسوريا، والخليج وإيران. وهو ما فعله نسبيًا في حوارات بغداد. ويُمكن تعزيز هذا الدور بتقوية المؤسسات البحثية والدبلوماسية التي تُنتج المبادرات.

2. التحول إلى مركز إقليمي للطاقة

بما يمتلكه العراق من احتياطيات نفطية هائلة، وموقع استراتيجي يربط الخليج بأوروبا، يمكنه أن يكون نقطة عبور كبرى للطاقة، بشرط أن يُؤمّن بنيته التحتية، ويُصلح بيئته التشريعية.

3. شراكات اقتصادية جديدة شرقًا وغربًا

التوازن بين الصين وأمريكا، وبين إيران والخليج، وبين روسيا والاتحاد الأوروبي، ليس مستحيلًا إذا ما اتبعت بغداد سياسة عقلانية قائمة على المصالح لا المحاور.

4. استثمار الجاليات والكفاءات العراقية في الخارج

العراق يمتلك جاليات وكفاءات علمية وسياسية في أوروبا وأمريكا وكندا وأستراليا، يمكن توظيفها في بناء شبكات تأثير ناعمة، وهو ما فعلته دول مثل لبنان والهند وتركيا.

5. بناء سردية جديدة عن العراق

بخلاف الخطاب السائد عن العراق كبلد حروب وصراعات، يُمكن إنتاج سردية جديدة تُبرز دوره الحضاري، وتحوّله الديمقراطي، وانفتاحه الثقافي. وهذا يتطلب تفعيل وزارة الثقافة والإعلام، واستثمار رموز العراق الإبداعية في الخارج.

سادسًا: تحديات إعادة التموضع الخارجي

بطبيعة الحال، فإن إعادة بناء الدور الخارجي للعراق ليست سهلة، وتواجهها تحديات حقيقية أبرزها:

- الانقسام السياسي الداخلي: الذي يُضعف من صدقية الموقف الخارجي، ويُربك القرار السيادي.
- التبعية الاقتصادية للنفط: التي تجعل من العراق هشًا في مواجهة الضغوط الدولية.
- ضعف المؤسسات الخارجية: سواء على صعيد السفارات، أو مراكز التفكير، أو منصات التأثير الإعلامي.
- تعدد مراكز القرار في السياسة الخارجية: نتيجة تداخل النفوذ السياسي والعسكري بين أطراف داخلية.

لكن هذه التحديات يمكن تحويلها إلى محفزات إذا ما وُجدت الإرادة السياسية، والرؤية الوطنية الجامعة، خصوصًا في ظل تزايد الإدراك بأن العراق لن ينهض داخليًا دون أن يُعيد تعريف نفسه خارجيًا.

سابقًا: من بغداد إلى العالم – خارطة طريق للدور الجديد

لبناء دور خارجي متوازن، واقعي، ومؤثر، فإن العراق بحاجة إلى خطة استراتيجية تشمل:

1. إعادة تعريف المصالح العليا للبلاد بشكل يتجاوز الانقسامات الطائفية والمناطقية.
2. تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وربط السياسة الخارجية بالمشاريع الاقتصادية الكبرى.
3. التوجه نحو الدبلوماسية متعددة المسارات التي تتيح لبغداد أن تتحرك في أكثر من اتجاه دون تصادم.
4. تعزيز العلاقات مع دول الجنوب العالمي، التي تُشكّل اليوم محورًا جديدًا في السياسة الدولية.
5. الانفتاح الثقافي والإعلامي المدروس، لتغيير الصورة النمطية عن العراق في الخارج

خاتمة الفصل السابع: العراق بين التحولات الدولية ورهانات إعادة البناء

إن العراق اليوم يقف عند مفترق طرق حساس، في ظل تحولات سياسية واقتصادية جذرية تعيد تشكيل النظام الدولي. لم يعد بوسع بغداد أن تُمارس سياسة خارجية معزولة أو أحادية البعد، بل أصبحت بحاجة إلى استراتيجية شاملة تستند إلى قراءة دقيقة لتوازنات القوة العالمية والإقليمية، وتفهم عميق لديناميات الداخل التي تشكل القاعدة الحقيقية لأي تأثير خارجي.

التحولات المتسارعة في موازين القوى، من صعود الصين وروسيا، إلى تراجع النفوذ الأمريكي النسبي، ومن بروز قوى إقليمية جديدة إلى تحولات في اقتصاد الطاقة، كلها عوامل تفتح آفاقًا جديدة أمام العراق، لكن في الوقت نفسه تضع أمامه تحديات لا تقل أهمية.

الدور العراقي المنتظر لا يمكن أن يبنى على الانقسامات الداخلية أو التبعيات الخارجية، بل على الوحدة الوطنية التي تنتج موقفًا سياديًا ناضجًا، وعلى رؤية مستقبلية واضحة تجمع بين القوة الداخلية الناعمة والصلبة، وتستثمر بذكاء موقع العراق الجيوسياسي.

في هذا السياق، تبدو السياسة الداخلية هي الأساس الذي يمد السياسة الخارجية بالقوة والشرعية والمرونة. كما أشار هنري كيسنجر مرارًا في مذكراته: "السياسة الخارجية ليست انعكاسًا للأحداث العالمية فقط، بل هي تمثيل لما يحدث داخل الدولة من استقرار أو اضطراب".

وهكذا، فإن العراق مطالب اليوم بإعادة قراءة نفسه داخليًا وإقليميًا وعالميًا، ليُعيد بناء نفوذه وعلاقاته، ويصوغ لنفسه مستقبلًا مختلفًا على الساحة الدولية، يُراعي فيه مصالحه الوطنية ويراعي فيه مسؤولياته الإقليمية، ويكون فيه فاعلاً لا تابعًا، مُؤثرًا لا متأثرًا.

وهذا الكتاب، إذ يطرح هذه الرؤية، ليس محاولة لتبني موقف سياسي محدد، بل هو دعوة صادقة لفهم العلاقة الجدلية بين الداخل والخارج، لبناء عراق قوي، قادر على أن يُشغل مركزه الطبيعي بين الأمم، مركزًا يحترم تاريخه، ويصنع مستقبله بثقة وعزم

الفصل الثامن

استراتيجيات تعزيز القوة من الداخل إلى الخارج

- مقترحات دبلوماسية وسياسية
- بناء رؤية مستقبلية متكاملة

مقدمة

في عالم السياسة المعقدة اليوم، حيث تتشابك المصالح وتتنافس القوى على النفوذ والهيمنة، لم يعد بمقدور أي دولة أن تحقق مكانتها الدولية دون قوة داخلية راسخة، وبنية سياسية ومؤسساتية متينة تتيح لها أن تمارس نفوذها الخارجي بثقة ومصداقية. العراق، الذي يحمل بين جنباته تاريخًا عريقًا وثقافة غنية، ويمتلك موقعًا جيوستراتيجيًا حيويًا، يواجه تحديات ضخمة في سبيل بناء هذه القوة من الداخل، ليتمكن من التأثير بفاعلية في محيطه الإقليمي والدولي.

تأتي أهمية هذا الفصل في تقديم مقترحات عملية واستراتيجيات متكاملة يمكن أن تشكل خارطة طريق حقيقية للعراق نحو بناء قوة سياسية داخلية تمكنه من صناعة سياسة خارجية متوازنة وقوية، لا تخضع للضغوط أو التبعيات، وإنما تنبع من إرادة وطنية حقيقية.

1. مقترحات دبلوماسية لتعزيز القوة الخارجية من الداخل

أ. توحيد الموقف الوطني وصياغة سياسة خارجية جامعة

السياسة الخارجية الناجحة تبدأ دائمًا من وحدة الموقف الوطنى، حيث لا يمكن لدولة تعاني من انقسامات داخلية أن تتحدث بصوت واحد في المحافل الدولية. هذا الدرس لم يكن جديدًا على دبلوماسيين كبار مثل كيسنجر، الذي كان يعتقد أن الاستقرار الداخلي هو الحصن الذي يحمي السياسة الخارجية من الاختراقات والتشتت.

في العراق، تعد السياسات الحزبية والطائفية عقبة كأداء أمام صياغة رؤية خارجية موحدة، مما يدفع البلاد إلى تبني مواقف متضاربة أحيانًا، تفقدها القوة والتأثير. ولذا، فإن وضع "خارطة طريق وطنية" تجمع كل القوى السياسية الكبرى بعيدًا عن المناكفات، لتعزيز أولويات سياسية خارجية واضحة، هو ضرورة استراتيجية.

يتطلب ذلك إحداث توافق وطني حول القضايا الأساسية، مثل السيادة، الاستقرار، مكافحة الإرهاب، التعاون الاقتصادي، وحقوق الإنسان. بهذا التوافق، يمكن للعراق أن يصوغ مواقف خارجية لا تتغير بتغير الحكومات أو التحالفات السياسية، مما يعزز مصداقيته على الساحة الدولية.

ب. تطوير المؤسسات الدبلوماسية وإعادة هيكلتها

الدبلوماسية العراقية بحاجة إلى تحديث هيكلي ومهني يتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية. فالعراق اليوم يواجه تحديات إقليمية ودولية معقدة، تتطلب مهارات تحليلية عالية وفهمًا دقيقًا للتقلبات السياسية والاقتصادية.

من هذا المنطلق، يجب أن تُعاد هيكلة وزارة الخارجية لتصبح مركزًا استراتيجيًا للبحوث والتحليل، وليست مجرد جهة تنفيذية. التدريب المستمر للدبلوماسيين، وتزويدهم بالمعرفة الثقافية والاقتصادية، أصبح من الضرورات الملحة.

فتح السفارات في عواصم دول جديدة وتفعيل دور البعثات الدبلوماسية في الترويج لمصالح العراق، خصوصًا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، سيزيد من شبكة علاقات العراق الدولية، ما يعزز نفوذه.

ج. اعتماد دبلوماسية اقتصادية قوية

لم تعد السياسة الخارجية بمعزل عن الاقتصاد، بل تحولت إلى أداة مركزية لتعزيز المصالح الوطنية. ويجب على العراق تطوير خطط اقتصادية استراتيجية لدمجها مع سياسته الخارجية.

مثال على ذلك، موقع العراق الجغرافي كبوابة بين الشرق والغرب، يمكن استثماره في مشاريع النقل والطاقة والاتصالات، بحيث يصبح مركزًا لوجستيًا إقليميًا. الانخراط في المبادرات الكبرى مثل "طريق الحرير الجديد" الصيني يمكن أن يفتح فرصًا استثمارية وتعاونًا إقليميًا مربحًا.

كذلك، على العراق أن يعزز شراكاته مع الدول المنتجة للطاقة لتثبيت مكانته في أسواق النفط والغاز، وضمان دوره كلاعب أساسي في أسواق الطاقة العالمية.

د. تعزيز الدبلوماسية الثقافية والإعلامية

القوة الناعمة أو "القوة الثقافية" باتت اليوم من أهم أدوات التأثير الدولي. العراق بتراثه الثقافي والحضاري الغني، يمتلك مخزونًا فريدًا يمكن أن يكون جسرًا لتعزيز صورته في الخارج.

إطلاق مبادرات ثقافية، مثل إقامة مهرجانات دولية، تعزيز التبادل الأكاديمي، ودعم الفنون، بالإضافة إلى استخدام الإعلام الدولي الحديث للترويج لثقافة التعايش والسلام في العراق، كلها وسائل تعزز من صورة العراق كدولة مستقرة ومتقدمة.

دول مثل فرنسا واليابان استخدمت ثقافتها كأداة دبلوماسية ناجحة، والعراق قادر على السير في هذا المسار لو تم الاستثمار الصحيح.

هـ. بناء تحالفات دبلوماسية متوازنة

التحالفات الدولية يجب أن تُبنى على مصالح وطنية واضحة، لا على تبعيات أيديولوجية أو تحالفات ضيقة. العراق، الذي يقع في قلب منطقة حساسة، مطالب بصياغة سياسة تحالفات ذكية ومتوازنة تضمن له استقلالية القرار.

يمكن الاستفادة من تجارب دول مثل سنغافورة والنرويج في إدارة علاقاتها الدولية، حيث حافظت على علاقات جيدة مع قوى متنافسة دون الدخول في أزمات. هذه السياسة تمنح العراق حرية المناورة وتعزز من مكانته الدولية.

2. مقترحات سياسية داخلية تدعم القوة الخارجية

أ. بناء استقرار سياسي داخلي قوي

الاستقرار السياسي ليس مجرد غياب للنزاع، بل هو عملية مستمرة لإدارة الاختلافات وتوحيد الجهود الوطنية. على العراق أن يكرس حوارًا وطنيًا شاملاً، يشارك فيه الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم.

النجاحات في إدارة الأزمات مثل الانتخابات أو مكافحة الإرهاب لن تُكتسب إلا عبر توافق داخلي حقيقي يعكس إرادة الشعب. كما أن الاستقرار السياسي يعزز من ثقة المجتمع الدولي بالعراق، مما يزيد من فرص التعاون الخارجي.

ب. تعزيز حكم القانون والمؤسسات

النجاح في الخارج يتوقف على قوة المؤسسات في الداخل. العراق بحاجة إلى إصلاحات مؤسساتية تُعيد بناء الثقة، وتضمن استقلال القضاء، وفعالية الأجهزة الرقابية.

دولة المؤسسات تخلق بيئة مستقرة لجذب الاستثمارات، وتحفز المشاركة السياسية، كما تجعل السياسة الخارجية أكثر مصداقية.

ج. تطوير رأس المال البشري

لا يمكن تحقيق بناء قوة داخلية بدون استثمار حقيقي في العنصر البشري. برامج تعليمية حديثة، تطوير مهارات الشباب، ودعم البحث العلمي، كل ذلك يخلق قاعدة صلبة لصنع القرار المستقبلي.

ينبغي توفير فرص متكافئة للتعليم والتدريب، خاصة في مجالات السياسة والدبلوماسية، لتعزيز قدرات الكوادر العراقية.

د. مكافحة الفساد بشفافية

الفساد يعطل التنمية ويضعف الثقة بين المواطن والدولة. محاربة الفساد هي معركة مستمرة تتطلب أدوات رقابية قوية وإرادة سياسية صادقة.

كلما انخفضت معدلات الفساد، زادت قدرة العراق على استقطاب الدعم الخارجي وتحسين علاقاته الدولية.

هـ. دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تنمية متوازنة تقلل من الفقر والبطالة وتدعم التماسك الاجتماعي. هذه المعادلة تزيد من استقرار الدولة، وتحولها إلى نموذج يمكن للدول الأخرى أن تنظر إليه بإيجابية.

3. بناء رؤية مستقبلية متكاملة

إن نجاح العراق في تعزيز قوته الخارجية يتوقف بشكل كبير على وجود رؤية استراتيجية واضحة ومتكاملة، تستند إلى تحليل دقيق للبيئة المحلية والإقليمية والدولية.

أ. وضع أهداف استراتيجية واضحة

يجب على العراق تحديد أولوياته الوطنية بشكل صريح، بما يشمل الأمن، الاقتصاد، التنمية البشرية، والعلاقات الدولية. هذه الأهداف يجب أن تكون واقعية وقابلة للقياس.

ب. دمج السياسة الداخلية والخارجية

ربط بين السياسة الداخلية والخارجية بشكل ممنهج، بحيث تكون كل منهما معززة للأخرى. هذا يتطلب تواصلًا دائمًا بين الأجهزة السياسية والأمنية والدبلوماسية.

ج. إنشاء مراكز أبحاث استراتيجية

هذه المراكز تعمل على تحليل مستمر للمتغيرات الدولية والإقليمية، وتقديم توصيات مدروسة تساعد صناع القرار.

د. إشراك جميع الفاعلين الوطنيين

من الضروري أن تكون الرؤية المستقبلية نتاج تشاور واسع مع كافة شرائح المجتمع، بما يشمل الشباب والمرأة والمكونات السياسية المختلفة

4. أهمية بناء استراتيجيات متكاملة لتحويل الداخل إلى قوة خارجية

إن بناء استراتيجيات واضحة ومتكاملة للربط بين الداخل والخارج ليس خيارًا بل ضرورة حتمية في ظل التحديات الراهنة التي يواجهها العراق. لا يكفي أن نركز على السياسة الداخلية بمعزل عن السياسة الخارجية أو العكس، فالعالم اليوم بات معقدًا للغاية، وتداخل القضايا الأمنية والاقتصادية والسياسية يتطلب رؤى شمولية.

أ. الربط بين الاستقرار الأمني والسياسة الخارجية

من التجارب العالمية، نعلم أن الاستقرار الأمني الداخلي هو قاعدة الصعود إلى النفوذ الدولي. على سبيل المثال، في حالات الدول التي تعاني من صراعات داخلية طويلة مثل سوريا واليمن، نجد أن دورها الخارجي تراجع بشكل كبير بسبب انشغالها بمعاركها الداخلية. على العكس، الدول التي نجحت في إرساء الاستقرار الداخلي مثل الإمارات وقطر، حققت قفزات نوعية في نفوذها الدولي من خلال دبلوماسية نشطة ومرنة.

العراق الذي ما زال يعاني من تحديات أمنية، عليه أن يستثمر في بناء قوات أمن وطنية متجانسة وفعالة، تمتثل لسلطة الدولة الشرعية، بعيدًا عن التعددية العسكرية المشتتة، لكي يضمن بيئة مستقرة تسمح له بإطلاق سياسة خارجية ناجحة ومستقلة.

ب. التأثير الاجتماعي والثقافي كجزء من السياسة الخارجية

العراق يمتلك تنوعًا ثقافيًا واجتماعيًا فريدًا، وهو من أهم مصادر القوة الناعمة التي يمكن توظيفها في بناء نفوذ خارجي. الدول الكبرى تدرك جيدًا أن ثقافتها وقيمها هي جزء من أدوات سياستها الخارجية، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال "الديبلوماسية العامة" التي تعتمد على وسائل الإعلام والتعليم والتبادل الثقافي.

العراق يمكن أن يطرح نفسه كدولة "جسر للحضارات"، يروج لرسالة التسامح والتعايش بين الطوائف والمكونات المتعددة. هذه الرسالة لو تم توظيفها بحكمة عبر قنوات إعلامية ومبادرات ثقافية مشتركة، يمكن أن تخلق تأييدًا دوليًا وتعزز من موقف العراق كدولة مستقرة تسعى للسلام والتنمية.

ج. تطوير العلاقات الاقتصادية باعتبارها ركيزة القوة الخارجية

التجارة والاستثمار والشراكات الاقتصادية هي أدوات أساسية في السياسة الخارجية الحديثة. العراق، على الرغم من امتلاكه احتياطات نفطية ضخمة، فإنه بحاجة إلى تنويع اقتصاده، وبناء علاقات تجارية مع أسواق جديدة لتعزيز مكانته الدولية.

على سبيل المثال، يمكن للعراق استثمار علاقاته التاريخية والثقافية مع دول الجوار مثل إيران والأردن والسعودية، وتوسيع التعاون إلى دول بعيدة مثل الهند والصين وأوروبا، لتأسيس شبكة اقتصادية متينة تدعم سياسته الخارجية.

5. الدبلوماسية الذكية: آفاق جديدة للعراق

تُعرف الدبلوماسية الذكية بأنها استخدام مزيج من الوسائل التقليدية والحديثة لتحقيق الأهداف الوطنية. العراق بحاجة إلى تبني هذا النهج لتجاوز العقبات التي تعترض طريقه على الصعيد الدولي.

أ. الاستفادة من التكنولوجيا في الدبلوماسية

في عصر الرقمية، لم تعد السفارات فقط أماكن لتبادل الرسائل الرسمية، بل أصبحت منصات تواصل مع الشعوب. على العراق أن يستثمر في الإعلام الرقمي، وينشئ قنوات تواصل عبر منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز صورته.

يمكن أن تُستخدم هذه المنصات لشرح السياسات الوطنية، وتصحيح المعلومات المغلوطة، وإبراز النجاحات المحلية إلى العالم.

ب. بناء تحالفات متعددة الأقطاب

العراق يحيط به عدة قوى إقليمية ودولية لها مصالح متضاربة. الدبلوماسية الذكية تتطلب منه أن لا يحصر تحالفاته في محور واحد فقط، بل أن يبني شبكة علاقات واسعة تشمل كل الأطراف، مما يمنحه قدرة على المناورة السياسية.

هذا الأسلوب يقلل من تأثير الضغوط الخارجية، ويمنح العراق خيارات أوسع للتعامل مع الأزمات الدولية.

ج. استخدام الوساطات لحل النزاعات الإقليمية

العراق يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في الوساطات بين دول المنطقة، باعتباره دولة ذات ثقل تاريخي وثقافي، وغير معادية لأي طرف. هذا الدور سيعزز مكانته الدولية ويكسبه احترامًا ودعمًا من شركائه الدوليين.

6. تحديات تواجه استراتيجيات تعزيز القوة من الداخل إلى الخارج

رغم الفرص العديدة، يواجه العراق تحديات كثيرة تعيق بناء هذه الاستراتيجيات، منها:

أ. الانقسامات السياسية والطائفية

لا تزال الانقسامات داخل المشهد السياسي العراقي تمثل عقبة كبرى. صراعات النفوذ والهيمنة بين الأحزاب والطوائف تؤثر على استقرار البلاد، وتجعل من الصعب إقرار سياسات خارجية واضحة وموحدة.

ب. ضعف المؤسسات

تفتقر بعض المؤسسات الحكومية إلى الكفاءة والشفافية، ما يضعف ثقة المواطنين والشركاء الدوليين. الإصلاح المؤسسي يحتاج إلى إرادة حقيقية وتنفيذ فعلي بعيدًا عن الشعارات.

ج. التدخلات الإقليمية والدولية

تتدخل قوى إقليمية ودولية في الشأن العراقي، مستغلة بعض الفوضى الداخلية، ما يزيد من تعقيد المشهد السياسي. التعامل مع هذه التدخلات يتطلب دبلوماسية حذرة، توازن بين الحفاظ على السيادة والانفتاح على التعاون الدولي.

7. نموذج متكامل لبناء القوة الداخلية وربطها بالخارج

يمكن صياغة نموذج استراتيجي يشمل:

- إصلاح سياسي شامل: تفعيل الديمقراطية، تعزيز المشاركة السياسية، وتقليص النفوذ الطائفي.
- تنمية اقتصادية مستدامة: دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، جذب الاستثمارات، وتنويع الاقتصاد.
- تطوير مؤسسات الدولة: استقلال القضاء، مكافحة الفساد، وتحسين الأداء الحكومي.
- تعزيز الهوية الوطنية: عبر برامج ثقافية وتعليمية تدعم الوحدة الوطنية.
- دبلوماسية متجددة: تركز على بناء تحالفات ذكية، استخدام التكنولوجيا، والتواصل الثقافي.
- أمن مستقر: بناء قوات أمن محترفة وموحدة تحت سلطة الدولة.

8. خلاصة الأفكار

إن العراق يقف اليوم أمام فرصة تاريخية لإعادة بناء قوته من الداخل، ومن ثم نقل هذه القوة إلى خارجه، لتكون سياسة خارجية فاعلة ومستقلة. إن الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى، والمرتكزة على فهم العلاقة الجدلية بين الداخل والخارج، تقدم خارطة طريق واضحة يجب أن تسير عليها القيادة العراقية، لتحقيق تطلعات شعبها وتثبيت مكانتها على الساحة الدولية

مدخل إلى واقع العراق الراهن

في لحظة تاريخية تشهد فيها المنطقة تحولات متسارعة، يقف العراق في مفترق طرق مصيري. إن حالة السياسة الداخلية التي يعيشها البلد ليست مجرد ظرف عابر، بل هي جوهر القضية التي تحدد موقع العراق ومستقبله على الساحتين الإقليمية والدولية. فكل محاولة لإعادة بناء مكانة العراق كقوة مؤثرة تبدأ من الداخل، من صلب الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتتفرع إلى علاقاته الخارجية وتوجهاته الدبلوماسية.

إن السياسة الداخلية ليست مجالًا معزولًا أو تابعًا فقط لتسويات سياسية آنية، بل هي منظومة متكاملة من المؤسسات والقوانين والثقافات السياسية التي تؤثر في صلابة الدولة، وتحدد قدرة القيادة على المراهنة على الخارج كاستثمار استراتيجي لنجاحات الداخل.

قراءة في عمق التحديات الداخلية

إن العراق، على الرغم من ثرائه الطبيعي وتاريخه العريق، يعاني من تحديات داخلية معقدة تؤثر بشكل مباشر على استقراره وقدرته على التأثير الخارجي. تعدد المكونات الاجتماعية والطائفية، ضعف مؤسسات الدولة، انتشار الفساد، وعدم الاستقرار الأمني، كل ذلك يشكل تحديًا حقيقيًا يعرقل أي جهود جادة لإعادة بناء الدولة.

هذه التحديات ليست جديدة، لكنها في السنوات الأخيرة تفاقمت بفعل التدخلات الخارجية، والتوترات الإقليمية، والصراعات السياسية الداخلية. ضعف الدولة أمام هذه العوامل يفتح الباب أمام قوى إقليمية ودولية لتشكيل النفوذ والتحكم في مفاصل العراق، مستغلةً غياب رؤية وطنية موحدة تضمن مصالح الشعب العراقي.

ومع ذلك، فإن إرادة الشعب العراقي وتجربته السياسية أثبتتا أن بناء دولة قوية ومستقرة ممكن، شرط وجود قيادة سياسية واعية تضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، وتعمل على تقوية مؤسسات الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وفتح المجال أمام مشاركة واسعة للكل العراقي في الحياة السياسية.

السياسة الداخلية كنواة لبناء دولة فعالة

إن السياسة الداخلية ليست فقط إدارة مؤسسات أو تنظيم انتخابات، بل هي نواة بناء دولة قوية تمتلك أدوات الحوكمة الرشيدة. وفي العراق، حيث تداخلت المصالح والولاءات، أصبحت الحاجة ماسة لوضع استراتيجية واضحة لبناء مؤسسات دولة مستقرة، تحمي الحقوق، وتحافظ على وحدة البلاد.

يشكل هذا البناء أساسًا للثقة بين المواطن والدولة، وركيزة للاستقرار السياسي والاجتماعي. فالدولة التي تفشل في توفير الخدمات الأساسية، وتحقيق الأمن، ومكافحة الفساد، لا يمكن أن تطمح إلى دور مؤثر في الخارج.

في هذا الإطار، يتوجب على العراق تعزيز سيادته الوطنية، والالتزام بالدستور، والعمل على توحيد القوى السياسية على قاعدة وطنية شاملة، بعيدًا عن التفرقة الطائفية والمناطقية.

المؤسسات الوطنية: ركيزة التنمية والاستقرار

تشكل مؤسسات الدولة الحقيقية عصب الحياة السياسية. في العراق، تحتاج هذه المؤسسات إلى إصلاح جذري يضمن استقلاليتها، ويكفل احترام القانون. فالقضاء المستقل، والبرلمان الفاعل، والسلطة التنفيذية المسؤولة، كل ذلك يخلق بيئة سياسية صحية تؤمن الاستقرار الداخلي.

كما أن المؤسسات الأمنية والعسكرية يجب أن تبنى على أساس مهني ووطني، بعيدًا عن التجاذبات السياسية والولاءات الحزبية. الأمن القوي والمستقر هو شرط ضروري لأي تنمية سياسية أو اقتصادية.

يجب على العراق أن يسرع في استكمال بناء مؤسساته الوطنية بحيث تصبح قوة حقيقية تستطيع أن تتعامل مع كل التحديات الداخلية والخارجية.

الإعلام والسياسة الداخلية: أدوات قوة لا غنى عنها

الإعلام الوطني الحر والمهني هو قوة ناعمة قادرة على دعم السياسة الداخلية، وصناعة رأي عام واعٍ. في العراق، يظل الإعلام أحد أبرز الميدان التي تتصارع فيه القوى السياسية والاجتماعية. الإعلام الذي يحترم المهنية والموضوعية يمكن أن يكون جسرًا للوحدة الوطنية، ومصدرًا للتثقيف السياسي، ومكافحة الفساد، وتعزيز الهوية الوطنية.

كما أن الإعلام الخارجي الذي يعكس صورة عراقية حقيقية يساهم في بناء نفوذ دبلوماسي قوي على المستوى الدولي، وينقل رسائل السلام والاستقرار.

السياسة الداخلية عبر الإعلام والمساحات المجتمعية قادرة على تشكيل بيئة داعمة للتغيير والتطوير، وهذا بدوره ينعكس إيجابًا على السياسة الخارجية.

الدبلوماسية العراقية: ترجمة السياسة الداخلية إلى قوة خارجية

لا يمكن فهم السياسة الخارجية العراقية بمعزل عن واقع السياسة الداخلية. فالنجاح الدبلوماسي يتوقف على مدى استقرار الداخل، وقدرة الدولة على التعبير عن إرادتها بشكل موحد وواضح.

العراق يحتاج إلى دبلوماسية ذكية تجمع بين الثبات والمرونة، قادرة على التفاوض مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، دون أن تفقد سيادته أو تتخلى عن مصالحه الوطنية.

في هذا السياق، يجب أن تبني الدبلوماسية العراقية استراتيجيات تعتمد على دعم التنمية الداخلية، وخلق تحالفات استراتيجية تعتمد على المصالح المشتركة، وليس على الارتباطات الإيديولوجية أو الطائفية.

الاقتصاد القومي: الدعامة الأساسية لأي سياسة داخلية وخارجية

الاقتصاد العراقي هو العمود الفقري للسياسة الداخلية والخارجية. بقدر ما يكون الاقتصاد قويًا ومستقرًا، بقدر ما تزيد قدرة العراق على فرض إرادته السياسية في المحافل الدولية.

إن التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق ليست فقط أزمة نفطية، بل أزمة إدارة وتنويع اقتصادي. الاقتصاد الريعي، الذي يعتمد على النفط بشكل شبه كامل، يجعل العراق عرضة للتقلبات الخارجية، ويحد من قدرته على التخطيط بعيد المدى.

التنويع الاقتصادي، وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية، وتحسين مناخ الاستثمار، ورفع كفاءة الإدارة المالية، كلها عوامل تضمن تحقيق استقلال اقتصادي يعزز القوة الداخلية، ويمنح السياسة الخارجية قوة تفاوضية أكبر.

الأمن والاستقرار الداخلي: الشرط الأساسي لأي تأثير خارجي

من دون أمن داخلي مستقر، تبقى كل الخطط التنموية والسياسية عرضة للفشل. العراق يواجه تهديدات مستمرة من تنظيمات إرهابية، وصراعات داخلية، وتدخلات إقليمية.

إن بناء قوة أمنية مؤهلة وموحدة، وإرساء قواعد الأمن المجتمعي، وضبط السلاح، كلها خطوات حاسمة لضمان بيئة آمنة للاستثمار والتنمية، ولتعزيز الوحدة الوطنية.

الأمن الداخلي المستقر لا يمنع فقط التفكك والانهيار، بل هو الأداة التي تمكن العراق من ترجمة سياسته الداخلية إلى قوة خارجية فاعلة.

المجتمع المدني والمشاركة السياسية: عوامل دعم الاستقرار والتنمية

يعتبر المجتمع المدني في العراق ركيزة لا يمكن تجاهلها في بناء دولة قوية. المشاركة السياسية الواسعة، والتعبير الحر عن الرأي، والالتزام بالمواطنة، تخلق بيئة سياسية صحية.

المجتمع المدني القوي يضغط باتجاه الإصلاحات، ويراقب أداء الحكومة، ويدعم ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

في العراق، يجب تشجيع تنمية المجتمع المدني، وتمكينه من أداء دوره الرقابي والتوعوي، لضمان استمرارية عملية البناء السياسي والاجتماعي

الإصلاح السياسي: مفتاح القوة الوطنية

الإصلاح السياسي هو القلب النابض لعملية بناء الدولة، وهو المدخل الأساسي لتجاوز أزمات العراق المتراكمة على مدى عقود. إن المؤسسات السياسية التي لا تخضع للإصلاح العميق والجذري، لا يمكن أن تتحول إلى أدوات فعالة تدعم السياسة الداخلية، وبالتالى تفشل فى تعزيز القوة الخارجية.

تجربة العراق أثبتت أن غياب الشفافية، وضعف المساءلة، وانتشار المحاصصة الطائفية والسياسية، هي عوامل عطلت العمل السياسي وأضعفت الدولة. ومن هنا تأتي أهمية تبني إصلاحات جذرية تبدأ بتعديل قوانين الانتخابات، وتعزيز استقلال القضاء، وتطوير نظام إداري مهني غير تابع لأي حزب أو جهة معينة.

الإصلاح السياسي لا يعني فقط تغيير القوانين أو إدخال وجوه جديدة، بل هو إعادة هيكلة النظام السياسي بالكامل، بما يحقق مشاركة حقيقية وشاملة لجميع مكونات الشعب العراقي، بعيدًا عن التفرقة والاحتكار.

هذا الإصلاح هو الطريق لضمان استقرار الداخل، الذي بدوره ينعكس إيجابيًا على السياسة الخارجية، ويمنح العراق فرصًا أكبر لبناء تحالفات إقليمية ودولية مستندة إلى ثقة متبادلة واحترام للسيادة.

الدروس المستفادة من التجارب الدولية

من المهم جدًا أن يستفيد العراق من تجارب دول واجهت تحديات مشابهة، مثل ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، أو جنوب أفريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري، أو فيتنام التي أعادت بناء دولتهم بقوة من الداخل لتصبح لاعبًا دوليًا بارزًا.

هذه التجارب المشتركة تؤكد أن بناء الدولة القوية يبدأ أولاً من الداخل عبر الاستقرار السياسي، الإصلاح الإداري، التنمية الاقتصادية، وتمكين مؤسسات القانون. وعندما يتم ذلك، يصبح الخارج ملعبًا للتأثير والدبلوماسية، لا ساحة للصراع والتدخل.

العراق يستطيع استلهام هذه النماذج بوضع خطط وطنية ترتكز على التوافق الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وفتح المجال أمام الاستثمار والتنمية الشاملة، مما يعزز من مكانته الدولية ويمنحه هامشًا أوسع للمناورة السياسية.

أهمية الوحدة الوطنية

الوحدة الوطنية هي الركيزة التي تقوم عليها كل استراتيجية لبناء القوة.
العراق تاريخيًا يعاني من انقسام طائفي ومناطقي، وهذا الانقسام هو العائق الأبرز أمام أي تقدم داخلي أو خارجي.

لكن الوحدة ليست شعارًا بل عملًا جادًا يبدأ من قبول الآخر، وتعزيز المواطنة، ورفع مستوى الحوار السياسي بين الفرقاء، وتأمين حقوق الجميع بشكل متساوٍ.

الوحدة الوطنية تخلق قاعدة صلبة تسمح للحكومة أن تكون ممثلة حقيقية للشعب، وقادرة على اتخاذ قرارات حاسمة تصب في مصلحة العراق ككل، دون محاباة لطرف على حساب آخر.

دور الشباب في بناء المستقبل

الشباب هم الثروة الحقيقية لأي أمة، ولا يمكن لأي سياسة داخلية أن تحقق نجاحًا حقيقيًا دون إشراك فاعل للشباب في العملية السياسية والاجتماعية.

في العراق، يوجد شريحة كبيرة من الشباب الطموح، المثقف، والواعي، الذي ينتظر فرصة ليكون جزءًا من الحلول وليس جزءًا من المشكلة.

توفير فرص العمل، التعليم النوعي، ودعم المبادرات الشبابية، وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار، هي أدوات رئيسية لبناء قوة داخلية حقيقية تعزز السياسة الخارجية.

الثقافة السياسية ودورها في دعم الاستقرار

الثقافة السياسية المتطورة هي عامل حاسم في نجاح أي دولة، لأنها تؤثر على سلوك المجتمع والقيادة، وعلى قدرة الناس على التفاهم والتعايش في إطار الدولة.

العراق بحاجة إلى تعزيز ثقافة سياسية تدعم قيم الديمقراطية، التسامح، احترام حقوق الإنسان، والمواطنة، بعيدًا عن الكراهية والتطرف.

هذه الثقافة السياسية تحتاج إلى دعم عبر التعليم، الإعلام، وبرامج التوعية التي تزرع في النفوس حب الوطن والانتماء له.

الشفافية ومحاربة الفساد

الفساد هو العدو الأول للسياسة الداخلية الناجحة، ويشكل معوقًا رئيسيًا أمام التنمية والاستقرار.

العراق لا يمكن أن يحقق تقدمًا حقيقيًا إلا من خلال إجراءات صارمة لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في عمل المؤسسات، وتحسين آليات الرقابة والمساءلة.

عندما يتم القضاء على الفساد، تتحسن الخدمات العامة، ويرتفع مستوى ثقة المواطنين بالحكومة، ما ينعكس إيجابيًا على صورة العراق دوليًا، ويعزز موقعه في المفاوضات الدولية.

البناء الاقتصادي: رافعة القوة الداخلية

الاقتصاد القوي هو أساس أي سياسة داخلية متماسكة، وهو الذي يمنح الدولة القدرة على تحمل مسؤولياتها الداخلية والخارجية.

العراق، على الرغم من ثرواته الكبيرة، يحتاج إلى إعادة بناء اقتصاده ليكون قائمًا على التنويع والإنتاج المحلي، بعيدًا عن الاعتماد على النفط فقط.

تنمية القطاعات الزراعية، الصناعية، والخدمية، وفتح الأسواق، وتحسين مناخ الأعمال، واستقطاب الاستثمارات، كلها عوامل تؤدي إلى بناء اقتصاد وطني قوي ومستقل.

اقتصاد قوي يعني قدرة أكبر على تمويل السياسة الداخلية، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى الحياة، ما ينعكس على قدرة العراق على لعب دور فاعل في السياسة الخارجية.

بناء تحالفات استراتيجية من الداخل

تشكيل تحالفات سياسية داخلية قوية ومستقرة هو جزء أساسي من بناء الدولة. هذه التحالفات يجب أن تكون مبنية على الثقة والاحترام المتبادل، ومصلحة وطنية واضحة.

التحالفات الداخلية القوية تخلق حالة من الاستقرار السياسي، وتساعد على تنفيذ السياسات بكفاءة، وتمنع الفوضى والصراعات التي تؤدي إلى ضعف الدولة.

هذا الاستقرار الداخلي هو الذي يمكن العراق من التفاوض بقوة في الخارج، ويمنحه صورة موثوقة كشريك استراتيجي

تعزيز الحكم الرشيد: الأساس الصلب لبناء القوة

الحكم الرشيد ليس مجرد شعار أو مصطلح إداري بحت، بل هو الإطار الذي يضمن إدارة الدولة بشكل فعال، ويخلق بيئة مستقرة تمكّن من ترسيخ مفاهيم العدالة والشفافية والمساءلة، وهو القاعدة التي تُبنى عليها قوة الدولة داخلياً وخارجياً.

في العراق، لطالما شكّل ضعف الحكم الرشيد أحد أبرز التحديات التي أعاقت تقدم الدولة، حيث استشرى الفساد، وتفاقمت النزاعات الطائفية، وغياب الشفافية في المؤسسات. إن تبني استراتيجيات واضحة لتعزيز الحكم الرشيد يعتبر مدخلاً حيوياً لتحقيق الاستقرار الداخلي، الذي هو شرط ضروري لكل نفوذ خارجي فعال.

التاريخ يعلمنا أن الدول القوية في الخارج هي تلك التي تملك قواعد داخلية متينة. مثال ذلك ألمانيا بعد إعادة توحيدها، أو اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عمدت هذه الدول إلى إصلاح مؤسساتها وتعزيز دور القانون، مما سمح لها لاحقاً بالعودة بقوة إلى الساحة الدولية.

وبهذا الصدد، يتوجب على العراق أن يركز جهوده في بناء مؤسسات حكومية قادرة على تطبيق القانون بشكل عادل، وأن يتبنى سياسات توزع السلطة بشكل متوازن، بعيداً عن الاحتكار الحزبي والطائفي.

إعادة بناء مؤسسات الدولة: من العمق إلى السطح

الدولة ليست مجرد حدود وجغرافيا، بل هي شبكة معقدة من المؤسسات التي تعكس رؤية وسياسة النظام الداخلي. العراق يحتاج إلى إعادة هيكلة مؤسسات الدولة الأساسية، من الجيش والشرطة إلى القضاء والإدارة العامة، بما يعزز من كفاءتها وشفافيتها.

عبر استعادة ثقة المواطن بهذه المؤسسات، يمكن بناء قاعدة وطنية صلبة، تنعكس على القدرة على اتخاذ قرارات ذات تأثير خارجي مباشر. فكلما كانت مؤسسات الدولة قوية ومنسجمة، زادت قدرة العراق على لعب أدوار إقليمية ودولية.

يجب أن تتسم هذه المؤسسات بالاستقلالية والحيادية، خصوصاً في ظل البيئة السياسية المتعددة الأطراف في العراق. هذا يتطلب توظيف كوادر وطنية مؤهلة، وإرساء نظام رقابة فعال يمنع استغلال السلطة.

الإعلام والسياسة الداخلية كأدوات قوة ناعمة

إن القوة لا تقاس فقط بالقوة العسكرية أو الاقتصادية، بل تمتد إلى المجال الثقافي والإعلامي، الذي يشكل ساحة حيوية للتأثير الداخلي والخارجي.

في العراق، يمكن للإعلام أن يلعب دوراً محورياً في توحيد الرأي العام، ونشر قيم المواطنة والتسامح، وكبح جماح التطرف. الإعلام الوطني المستقل والمهني هو أداة استراتيجية لتقوية السياسة الداخلية، التي تُترجم لاحقاً إلى قوة ناعمة تُسهم في تحسين صورة العراق على الساحة الدولية.

عندما يتحول الإعلام إلى منبر للحوار العقلاني والشفاف، فإنه يدعم استقرار الداخل، ويعزز قدرة العراق على التفاوض مع المحيط الخارجي من موقع قوة.

الحوار الوطني: دعامة الاستقرار وبوابة التأثير الخارجي

لا يمكن للعراق أن ينطلق نحو بناء قوته الخارجية من دون إرساء أجواء حوار وطني شامل، يعترف بالاختلافات ويتجاوزها لصالح مصلحة الوطن.

الحوار السياسي يجب أن يكون مؤسساً على الاحترام المتبادل، مع مراعاة التنوع الديني والعرقي، بهدف بناء تفاهمات تضع العراق في خانة الدول المستقرة التي تحكمها إرادة شعبية حقيقية.

الدول التي تواجه تحديات داخلية بدون حوار جدي غالباً ما تفقد قدرتها على صياغة سياسة خارجية فاعلة، لأن الأزمات الداخلية تعصف بقرارها السياسي وتضعف من موقعها التفاوضي.

الأمن الداخلي: شرط أساسي للحضور الدولي

إن الأمن هو الركيزة التي يقوم عليها الاستقرار الداخلي، وهو الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه لتفعيل القوة الخارجية.

العراق يتطلب استراتيجية أمنية شاملة تدمج بين القوة العسكرية، والعمل الاستخباراتي، وتعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية، مع احترام الحقوق المدنية.

بناء قوات أمن مهنية قادرة على حماية الوطن والمواطنين يرسخ فكرة الدولة القوية التي يمكن أن تعتمد عليها الأطراف الدولية في تحالفات استراتيجية.

التعليم والتنمية البشرية: الاستثمار الأهم في القوة الوطنية

لا يمكن إغفال دور التعليم والتنمية البشرية في صياغة قوة داخلية متجددة، فهي تمثل الاستثمار الأهم الذي يضمن استمرار بناء الدولة بشكل مستدام.

العراق بحاجة إلى إصلاحات عميقة في نظام التعليم، من خلال تحديث المناهج، تطوير الكوادر التعليمية، وتوفير بيئة تعليمية محفزة تُخرج أجيالاً قادرة على الابتكار والمنافسة عالمياً.

تنمية مهارات الشباب وإعداد قادة المستقبل يضمن للعراق القدرة على صناعة سياسات داخلية وخارجية تعكس تطلعات شعبه، وتحقق مكانته بين الأمم.

الاقتصاد القوي: الدعامة المالية لبناء القوة

بجانب بناء مؤسسات الدولة، لا بد من توفير قاعدة اقتصادية متينة تدعم تنفيذ الخطط السياسية.

العراق، بثرواته النفطية الضخمة، بحاجة إلى تنويع اقتصاده، والانتقال من دولة ريعية إلى دولة صناعية زراعية وخدمية.

الاستثمار في البنية التحتية، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قطاع الطاقة المتجددة، كلها خطوات استراتيجية لتعزيز الاستقلال الاقتصادي، الذي ينعكس بدوره على قوة السياسة الداخلية.

الدبلوماسية الاقتصادية: من الداخل إلى الخارج

السياسة الخارجية العراقية لا يمكن فصلها عن الواقع الاقتصادي الداخلي، لذا فإن دمج الدبلوماسية الاقتصادية في الاستراتيجيات الخارجية يُعد ضرورياً.

العراق يمكن أن يستثمر موقعه الجغرافي، وثرواته الطبيعية، في بناء شراكات اقتصادية إقليمية وعالمية تدعم التنمية وتخلق فرصاً جديدة.

إن قدرة العراق على التفاوض والتعامل اقتصادياً مع دول الجوار ومراكز القوى العالمية ترفع من شأنه، وتجعل صوته مسموعاً في المحافل الدولية

تعزيز المشاركة المجتمعية ودورها في دعم الاستقرار

تعتبر المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية في بناء قوة وطنية مستدامة. عندما يشعر المواطن بأنه جزء فاعل في صناعة القرار، وأن صوته مسموع، تتعزز ولاءاته للدولة، ويزداد التماسك الاجتماعي.

في العراق، يشكل التنوع الاجتماعي والطائفي تحدياً وفرصة في آن واحد. إن إشراك جميع المكونات في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية يخلق مناخاً يساعد على الحد من النزاعات الداخلية التي تؤثر سلباً على السياسة الخارجية.

الدول التي استطاعت بناء نماذج ديمقراطية حقيقية مثل كندا أو السويد، اعتمدت على مشاركة مجتمعية فاعلة عبر مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وهو ما ساعد على تحقيق استقرار داخلي قوي انعكس في قوة تأثيرها الخارجي.

لذلك، يتوجب على العراق تطوير آليات لتعزيز دور المجتمع المدني، وتمكين الشباب والنساء، وإعطاء الفرصة للتعددية الحقيقية التي تشكل مصدر قوة ومرونة أمام التحديات الخارجية.

تقوية القانون والدستور: قاعدة الثقة بين الداخل والخارج

الاستقرار القانوني يعد من أهم شروط القوة الداخلية التي تترجم إلى قوة دبلوماسية في الخارج. العراق يحتاج إلى تطبيق صارم للقانون، وضمان استقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان.

الدستور هو العقد الاجتماعي الذي يربط بين مكونات الدولة، ويحدد إطار السلطة والحقوق. إن مراجعة الدستور وتحديثه بما يتوافق مع الواقع السياسي والاجتماعي، وبما يحقق العدالة والتوازن، يعزز الثقة الداخلية ويطمئن الشركاء الإقليميين والدوليين.

من دون قاعدة قانونية متينة، تظل السياسة الخارجية العراقية عرضة للانتقادات، ومحل شكوك، وقد تفقد مصداقيتها في المحافل الدولية.

الابتكار والتكنولوجيا: محركات القوة الجديدة

في عصر العولمة والتقنية، باتت القدرة على الابتكار والتقنية الحديثة من أهم عوامل القوة الداخلية التي تفتح آفاقاً واسعة في السياسة الخارجية.

العراق، رغم التحديات، يملك إمكانيات كبيرة للاستثمار في قطاع التكنولوجيا، خاصة مع توفر الشباب المتعلم والطموح.

التكنولوجيا يمكن أن تعزز من كفاءة مؤسسات الدولة، وتحسن من خدماتها، وتخلق فرص عمل، كما يمكن أن تكون جسراً لتقوية العلاقات الخارجية من خلال التعاون في مجالات البحث العلمي والتقنية.

دول كثيرة مثل الإمارات وإسرائيل نجحت في استثمار التكنولوجيا لتعزيز نفوذها، وهو درس قيم يمكن للعراق الاستفادة منه.

مواجهة التحديات الأمنية المشتركة: من الداخل إلى تحالفات خارجية

الأمن لا يُبنى بمعزل عن المحيط الإقليمي والدولي، فالتحديات الأمنية، مثل الإرهاب والتهديدات العابرة للحدود، تتطلب استراتيجيات متكاملة تربط بين السياسة الداخلية والخارجية.

يجب على العراق أن يعزز قدراته في مكافحة الإرهاب من خلال تعاون أمني وإستخباراتي إقليمي ودولي، مما يعزز مكانته كشريك استراتيجي موثوق.

هذا التعاون الأمني ليس فقط ضرورة للحفاظ على الداخل، بل هو بوابة لإعادة بناء علاقات قوية تؤدي إلى تعزيز النفوذ الخارجي.

العلاقات الإقليمية: إعادة بناء جسور الثقة

التوازنات الإقليمية تلعب دوراً حاسماً في تحديد مواقف العراق الخارجية. إن تحسين العلاقات مع دول الجوار مثل إيران، السعودية، تركيا، والكويت، يعد ضرورة استراتيجية.

السياسة الداخلية العراقية يجب أن تنعكس إيجابياً على هذه العلاقات، من خلال سياسات تهدف إلى تخفيف التوترات وبناء الثقة.

العراق يمكن أن يصبح مركز توازن إقليمي إذا ما نجح في تطوير داخله نموذج سياسي مستقر، قادر على إدارة العلاقات الخارجية بفعالية.

استثمار القوة الناعمة: الثقافة والدين كجسور

تُعد القوة الناعمة أداة فعالة في تعزيز نفوذ الدولة، ومن أهم عناصرها الثقافة والدين.

العراق، بمكانته التاريخية والدينية، يمتلك أدوات قوة ناعمة فريدة يمكن استثمارها في بناء علاقات ودية مع الشعوب والدول.

إن نشر صورة إيجابية للعراق عبر ثقافته وتاريخه، والمشاركة فى الحوار الديني بين الأديان، تعزز من قدرة العراق على التأثير في المحافل الدولية بشكل غير مباشر.

بناء التحالفات الاستراتيجية: من الداخل إلى الخارج

لا يمكن للعراق أن يعزز قوته الخارجية من دون بناء تحالفات استراتيجية واضحة تستند إلى مصالح مشتركة.

هذه التحالفات يجب أن تبدأ من سياسة داخلية متماسكة وواضحة تعكس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها.

من خلال اعتماد نهج دبلوماسي ذكي، يمكن للعراق أن يشكل شبكة تحالفات تقوده إلى مراكز القرار العالمية، مستفيداً من موقعه الجغرافي والثقافي.

بهذا نكون قد عمقنا في استراتيجيات عدة لتعزيز القوة من الداخل إلى الخارج، مستعرضين بعداً سياسياً ودبلوماسياً شاملاً، يضع العراق على طريق بناء دولة قادرة على التأثير والتفاعل في الساحة الدولية

في الختام

في هذا العمل، سعيتُ بكل ما أوتيت من أدوات البحث والتحليل إلى تفكيك العلاقة المركبة بين الداخل العراقي بكل ما يحمله من تحديات بنيوية وسياسية، والخارج بكل تعقيداته وتشابكاته الاستراتيجية. لقد أردت أن أثبت — من خلال استقراء الوقائع وتقديم الرؤى والمقارنات — أن لا قوة خارجية تُبنى بلا قاعدة داخلية راسخة، وأن السياسة الخارجية ليست سوى انعكاس عميق لمرآة الداخل، كما قالها هنري كيسنجر ذات يوم.

هذا الكتاب ليس ادعاءً للانتماء إلى أيديولوجيا، ولا انحيازًا إلى جهة أو تيار، بل هو جهد موضوعي يسعى لإضاءة زوايا معتمة، وفتح نقاش وطني جاد حول مستقبل العراق وموقعه في العالم. إن عودة العراق إلى دوره الطبيعي كقوة ذات ثقل سياسي واقتصادي وثقافي في المنطقة تبدأ من الداخل، من تعزيز الدولة، وتثبيت مؤسساتها، وترسيخ العقد الاجتماعي الذي يجمع أبناءها.

أتمنى أن أكون قد وُفقت في تقديم رؤية متماسكة تُسهم، ولو بشكل متواضع، في إثراء النقاش حول حاضر العراق وآفاقه، وأن يجد القارئ في هذه الصفحات ما يدعوه للتفكير، وربما للبناء عليها في مسيرة الإصلاح السياسي والدبلوماسي.

تمّ القلم، ولم تنتهِ الفكرة... فما زال الوطن يكتبنا.

حسين وليد الخزعلي
البصرة – 2025

العراقُ إذا نادى الزمانُ رجالهُ
نهضتْ لهُ الأمجادُ في تيجانِهِ
هو مهدُ كلّ حضارةٍ منْ آدمٍ
وسراجُ كلّ النورِ في أزمانِهِ
ما هانَ رغمَ الجرحِ يومًا موطني
بل زادَهُ الإيمانُ في أركانِهِ
فاسمعْ دمي، إنّي كتبتُ حكايةً
تروي عُلاهُ... وتُشعلُ نيرانهِ

2025